جامعة
المنصورة
كلية الآداب

مواجهة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية فى القرية المصرية دراسة سوسيولوجية بقرية شبراهور بمحافظة الدقهلية

إعداد

دكتورة/ مروة حمدى رياض

مدرس علم الاجتماع بقسم العلوم التأسيسية

بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالمنصورة

مجلة كلية الآداب – جامعة المنصورة

العدد الثانى و الخمسون – يناير ٢٠١٣

مواجهة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية فى القرية المصرية

دراسة سوسيولوجية بقرية شبراهور بمحافظة الدقهلية

دكتورة/ مروه حمدى رياض

أولاً : المقدمة والإجراءات المنهجية :

١- المقدمة :

يمر العالم المعاصر بتغييرات كبيرة شملت معظم مجالات الحياة وهى لا تقتصر على التقدم التكنولوجى الذى يثير الإعجاب والتقدير وخاصة ما وصلت إليه التكنولوجيا الغربية الحديثة من تقدم وتطور واسع الإنتشار ، بل أن التقدم التكنولوجى الكبير أدى إلى تغييرات فى مختلف مجالات الحياة ومرافقها ومنها الحياة الاجتماعية والاقتصادية وعمليات التنشئة الأسرية .

ومما لا شك فيه إن التقدم الحاصل له جوانب إيجابية لا يمكن لأى فرد أن ينكرها أو ينكر وجودها وأهميتها فى حياته اليومية ، وفى الوقت نفسه لها جوانب سلبية بدأت أثارها تظهر ولو بشكل محدود الآن لكنها تنذر بمخاطر ومشاكل أكبر فى حالة عدم الانتباه إليها . ولقد إنعكس تأثير العولمة على كافة مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية سواء على مستوى الفرد أو الأسرة أو حتى على مستوى المجتمعات عامة .

وتؤكد تقارير منظمة الأمم المتحدة التي تنشر سنوياً الكثير من الأرقام التي تؤكد على أنه يعيش فوق كوكب الأرض ٦ مليارات من البشر يبلغ عدد سكان الدول النامية منها ٤.٣ مليارات، يعيش منها ما يقارب ٣ مليارات تحت خط الفقر وهو دولاران أميركيان في اليوم، ومن بين هؤلاء هنالك ١.٢ مليار يحصلون على أقل من دولار واحد يوميا، وفي المقابل توضح الإحصاءات الغربية بالأرقام أن الدول

الصناعية تملك ٩٧% من الامتيازات العالمية كافة، وأن الشركات الدولية عابرة القارات تملك ٩٠% من امتيازات التقنية والإنتاج والتسويق، وأن أكثر من ٨٠% من أرباح إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يذهب إلى ٢٠ دولة غنية[١].

وتبرز كل هذه الأرقام الخلل الكبير الحاصل في تمركز رأس المال العالمي، وهو خلل لا يمكن تجاهل تفاعلاته السلبية وما يترتب عليها من آثار وخيمة على البشرية، كما توضح ما آل إليه حال الإنسانية في التغاضي عن هذه الفضيحة الأخلاقية التي تهدد على نحو خطير السلام الاجتماعي.

لكن الأخطر من كل ذلك هو ما تشير إليه البحوث والدراسات وصيحات الخبراء التي تضيع وسط الصرخات الأعلى، حيث يؤكد هؤلاء أن وضع الفقراء اليوم يرجع لأسباب كثيرة لا تتمثل فقط فيما تزخر تحته الدول النامية من جهل وتخلف وغياب للديمقراطية التي تمثل سيادتها الجو المناسب لتصميم الحلول وتطبيقها، لكن الدول المتقدمة أو الدول الأغنى تتحمل الجزء الأكبر من تلك المسؤولية، ويؤكد هؤلاء أن هذه الأسباب حولت الوضع الاقتصادي العالمي إلى مصب سحيق تجري فيه ثروات العالم إلى جيوب الأغنياء ليزدادوا غنى، وأن الوضع بلغ حدا من الخطورة تصعب معه الحلول الرامية إلى الحد من هذا الانحدار وبقاء القليل من هذه الأموال في جيوب الفقراء الذين يزدادون فقرا [٢]

الفقر والعولمة (٣) :

لقد تطوّر اقتصاد السوق ولاسيما بعد فشل الأنظمة الشيوعية إلى ما أصبح يسمى العولمة التي تتميز بتشابك المصالح والعلاقات الدولية ولاسيما في المجال الاقتصادي، ثم عمّ جميع الميادين تقريبا كنتيجة تبدو طبيعية للثورة التكنولوجية والمعلوماتية. وقد تسارع نسقها في العقد الأخير ورفعتها الدول الغنية شعارا كثيرا ما قُدّم حلاّ يكاد يكون سحريا لقضايا التخلف والفقر في العالم، وذلك بفضل ما تمّ التبشير به من رفع نسب النموّ وتحقيق التنمية للجميع ، لكن شتان ما بين الشعارات والواقع، فجميع التقارير تؤكد عكس ذلك. فالعولمة لم يستفد منها إلا الأغنياء إذا استثنينا اثني عشر بلدا ناميا استفادوا منها فعلا.

ومنذ بداية التسعينات، حيث أخذ نسق العولمة في التسارع ، مما أدى إلى تقلص الناتج الداخلي العالمي، واتسعت الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة، وتزايد عدد الفقراء في العالم إذ فاق ملايين من البشر. وقد تزايد عددهم حتى في أغنى البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة سوء التوزيع فقد ارتفع عدد الفقراء سنة (٢٠٠١) من ٣٢.٩ مليون فقير إلى ٣٤.٦ أي بزيادة ١.٧ مليون فقير في سنة واحدة.

ويمكن القول إجمالا إن العولمة قد حققت لبعض البلدان نموّا اقتصاديا وزيادة ثروة، لكنها زادت في فقر بلدان أخرى، كما زادت – حتى في بعض البلدان المستفيدة – من فقر شرائح من المجتمع لم تشملها ثمار النمو ولم تتحول إلى تنمية بشرية.

ويتضح لنا مما سبق أن ربط الفقر بحقوق الإنسان، يمثل مرحلة أساسية ضرورية للوصول إلى تجريمه كما جرّمت العبودية. وقد بدأ هذا الربط تدريجيا منذ الثمانينات بصدور إعلان الحق في التنمية سنة (١٩٨٦) الذي يستمد جذوره من المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) التي تنص على أن " لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات

الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمّل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته".

وقد تمّ الربط بوضوح بين الفقر وحقوق الإنسان والحق في التنمية والحكم الصالح الديمقراطي في الوثيقة العملية الصادرة في أواسط (٢٠٠٣) عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية. وفي هذا الربط دليل على تزايد الاقتناع بترابط هذه العناصر وبأن الفقر ليس ظاهرة شاذة أو معزولة وإنما هو مسؤولية جماعية، لأجل ذلك تبنت القضية لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وردّدت صداها جميع تقارير المقررين الأميين في السنين الأخيرة ولاسيما منهم الخاصين بما يسمى " الحقوق الجديدة " مثل التغذية والسكان الأصليين والسكن" فضلا عن تقارير منظمة العمل الدولية.

ولقد أدركت الدول أن مشكلة الفقر من المشكلات المركبة التي يصعب أن يقضى عليها النمو الاقتصادي في حد ذاته وإنما من خلال التركيز على زيادة رأس المال البشري أي النهوض بالتعليم والتدريب خاصة التعليم الأساسي والوضع الصحي والضمان الاجتماعي كوسيلة لتحفيز الاستخدام الفعال والمنتج لعنصر العمل.

ولقد وضع البنك الدولي إستراتيجية لمواجهة الفقر في العالم يرى ضرورة تحقيقها في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، وتشتمل هذه الإستراتيجية على وضع أهداف للتنمية في العالم بحلول عام (٢٠١٥) على النحو التالي[٤]:

١ – تخفيض أعداد الذين يعيشون في فقر مدقع نتيجة انخفاض الدخل.

٢ – إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الأساسي.

٣ – تخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال بمقدار الثلثين.

٤ – تخفيض معدلات وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع.

٥ – ضمان حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية.

٦ – تنفيذ السياسات الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة في كل الدول وذلك للحفاظ على الموارد البيئية.

٧ – زيادة الاهتمام بالعمل على سداد الديون الخارجية للدول الفقيرة أو الإعفاء منها.

٨ – زيادة فرص العمل ووسائل النقل والمواصلات والكهرباء والمياه والصرف الصحي والخدمات العلاجية.

٩ – تمكين الفقراء من التفاعل السياسي والاجتماعي في المجتمع.

١٠ – ضرورة توفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي للدول الفقيرة نتيجة التعرض للصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية.

واقع الفقر في مصر :

أفاد تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية لعام (٢٠٠٨) [٥] أن ١٤ مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر، بينهم أربعة ملايين لا يجدون قوت يومهم، لتبقي مصر في المركز ١١١ بين دول العالم الأكثر فقرًا. وذكر التقرير " أن أغلب الفقراء في مصر يعيشون في محافظات الوجه القبلي، حيث تبلغ نسبة الفقراء فيها حوالي ٣٥.٢% من إجمالي عدد السكان، بينما تنخفض نسبة الفقراء بالوجه البحري لتصل إلي ١٣.١% وذكر التقرير أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر عند مستوي إنفاق دولار واحد في اليوم تبلغ ٣.١%، بينما تبلغ نسبة مستوي إنفاق دولارين في اليوم ٤٣.٩% وصنف التقرير أسيوط بوصفها أفقر محافظات مصر، حيث يبلغ عدد الفقراء بها ٥٨.١% من عدد السكان، منهم ٢٤.٨% لا يجدون قوت يومهم، فيما تحتل محافظة بني سويف المركز الثاني، حيث يبلغ عدد الفقراء بها ٥٣.٢%، منهم ٢٠.٢% لا يجدون قوت يومهم . وتأتي محافظة سوهاج في المركز الثالث بنسبة

٤٥.٥%، منهم ١٧.٢% لا يجدون قوت يومهم في المقابل، ذكر تقرير الأمم المتحدة أن ١٣.١% من سكان محافظات الوجه البحري يعانون من الفقر، فيما تعد محافظة المنوفية من أكثر محافظات الوجه البحري فقرًا ، بنسبة ٢١.٧% ، بينهم ٣.٧% لا يجدون قوت يومهم.

ولذا قامت مصر بوضع الإجراءات تتضمن مجموعة من البرامج المتعلقة بمواجهة الفقر، والتي تم تصنيفها إلى ثلاثة برامج هي[٦]:

- برامج المساعدات الاجتماعية المبنية على المفهوم الاجتماعي.
- برامج النهوض بمناطق الظل المبنية على المفهوم الجغرافي.
- برامج الاندماج الاقتصادي المبنية على المفهوم الاقتصادي.

ولقد تضمنت الإستراتيجية القومية الشاملة برامج لمواجهة الفقر متمثلة فيما يلي:

- محاربة الفقر من خلال برامج الأسر المنتجة.
- رفع وتحسين مستوى المعيشة لدى المواطنين.
- تحقيق التكافل الاجتماعي ورعاية الفئات المستهدفة بالضمان الاجتماعي.
- اتخاذ تدابير لمعالجة التشوهات الاجتماعية (التسول– التشرد– تعاطي المخدرات).
- تحريك قطاع المرأة وتنمية قدراتها.

٢- الإجراءات المنهجية :

مشكلة الدراسة :

يعد التحرر من الفقر أحد حقوق الإنسان الرئيسية ، ويتفق هذا مع الحق في مستوى معيشة كافية للفرد والأسرة الذي تكرسه المواثيق الدولية، وتؤثر حالة الفقر على طائفة واسعة من حقوق الأفراد الاقتصادية والاجتماعية ، وأيضاً الحقوق المدنية

والسياسية ، كما يفضي انتشار الفقر إلى ظواهر اجتماعية خطيرة، ويخلق بيئة مواتية لتفشي الجريمة والانحراف والتطرف ،وتميز أدبيات حقوق الإنسان بين نوعين من الفقر ، هما الفقر المؤقت الذي يقع نتيجة لأسباب مؤقتة يزول بزاولها ، وحالة الفقر المزمن الذي يكمن في أسباب هيكلية في خصائص الأفراد ذاتهم مثل الأمية وانخفاض مستوى التعليم واعتلال الصحة ، فهؤلاء يعانون الفقر وهم في حالة بطالة وعند حصولهم على عمل لا يتكسبون منه دخلاً مناسباً يخرجهم من الفقر كما قد ينشأ الفقر المزمن نتيجة أوضاع اجتماعية لا تتصل بخصائص الأفراد قدر اتصالها بالتركيب الاجتماعي وتوزيع الثروة ، ومدى توافر الفرص المتكافئة التي تتمتع بها فئات المجتمع المختلفة [٧].

وهنا تكمن مشكلة الدراسة فى كيفية مواجهة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية فى ظلال المتغيرات العالمية المعاصرة ولذا فقد أكد إعلان الألفية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ٢٠٠٠ على شعوب وحكومات العالم الالتزام بتحقيق التنمية والديمقراطية وتأمين العدالة الاجتماعية والسلم وتعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفقر كوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية . وذلك بتحشيد وتفعيل الفئات المجتمعية المختلفة ، وذلك من خلال الأدوار الأساسية التالية [٨]:

١ – تقديم الخدمات، والتخفيف من وطأة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

٢ – تمكين وبناء القدرات ، ورفع مستوى الوعي في المجتمع.

٣ – الضغط والتأثير على صناع القرار لتفعيل المشاركة في وضع السياسات واتخاذ القرار.

أهميـــة الدراســـة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها النظرية والتطبيقية من خلال ما يلي :

١ – يمر المجتمع المصري بمجموعة من المتغيرات العالمية المعاصرة الأمر الذي يتطلب معه إعادة هيكلة المجتمع من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمواجهة هذه التحديات.

٢ – يمر العالم بأزمة اقتصادية أدت إلى إعادة النظر في النظم الاقتصادية الحالية ومحاولة إيجاد سياسات وآليات واستراتيجيات بديلة وحديثة لمواجهة الآثار الناجمة عن هذه الأزمة.

٣ – الفقر في المجتمعات النامية هو العائق الأساسي لجهود التنمية فيها مما يؤدي إلى زيادة نسبة الفقر في هذه المجتمعات وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

١ – التعرف على المتغيرات العالمية المعاصرة والتى أثرت على القرية المصرية.

٢ – الكشف عن الآثار المترتبة على العولمة والمتغيرات العالمية المعاصرة .

٣ – تحديد الإجراءات اللازمة لمواجهة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية القرية المصرية .

تساؤلات البحث :

تتمثل تساؤلات الدراسة في الآتي :

١ – ما هي المتغيرات المعاصرة والتى أثرت على القرية المصرية ؟

٢ – ما هي الآثار المترتبة على المتغيرات العالمية المعاصرة والتى أثرت على القرية المصرية ؟

٣ – ما هي إجراءات مواجهة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية في القرية المصرية؟

الإطار التصوري للدراسة :

حاولت الباحثة أن تضع إطاراً تصورياً يمكن في ضوئه تناول موضوع سياسات مواجهة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة ،هذا الإطار التصوري ينطلق من نظرية البنائية الوظيفية كمدخل للدراسة، حيث أن البنائية الوظيفية أكثر اتجاهات الفكر الاجتماعي المعاصر شيوعاً[٩].

وتقوم النظرية البنائية الوظيفية على مجموعة من القضايا الأساسية هي:

- يمكن النظر الى أي شئ سواء كان كائناً حياً أو اجتماعياً وسواء كان فرداً أو مجموعة صغيرة أو تنظيماً رسمياً أو مجتمعاً على أنه نسق أو نظام ، وهذا النسق يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة[١٠].
- لكل نسق احتياجات أساسية لابد من الوفاء بها وإلا فإن النسق سوف يفنى أو يتغير تغييراً جوهرياً.
- لابد وأن يكون النسق دائماً في حالة توازن ولكي يتحقق ذلك فلابد أن تلبي أجزاءه المختلفة احتياجاته[١١].
- إن استقرار وتنظيم المجتمع إنما يرجع إلى قيمته الوظيفية، ولذلك فإن أي نمط اجتماعي لا يمكن فهمه بصورة سليمة إلا في ضوء نتائجه ووظائفه التي يقدمها للمجتمع.
- إن تغيير أي جزء من أجزاء النسق المجتمعي يؤدي إلى تغييرات في كل الأجزاء الأخرى، إلا أنها في أخر الأمر تتكامل ككل أو كوحدة وكل المجتمعات تفاضل دائماً تجاه المحافظة على التوازن.
- إن كل جزء من أجزاء النسق يحافظ على توازن النسق[١٢].

وانطلاقاً مما سبق فإن الباحثة تتبنى مدخل النسق الاجتماعي المفتوح كأحد مداخل النظرية البنائية الوظيفية كإطاراً تصورياً للدراسة ، حيث يمكن النظر إلى الأفراد على أنهم أنساق اجتماعية فرعية مفتوح بينهم وبين البيئة المحيطة تفاعل ، ويمكن شرح عمليات النسق كالتالي:

١ – **المدخلات** : ويقصد بها المؤثرات التي تأتي من خارج النسق لتؤثر فيه من الناحية البنائية الوظيفية وكذلك من الناحية الكمية والكيفية والنوعية ، وتشتمل المدخلات على البيانات والمعلومات التي اعتمدت عليها الباحثة في تقدير احتياجات الأفراد بالإضافة إلى تحديد الوضع الاقتصادي الراهن للأفراد بالإضافة إلى السياسات التي يمكن عن طريقها يتم مواجهة الفقر الذي تخلفه العولمة ومتغيراتها.

٢ – **العمليات الداخلية أو التحويلية** : وهي الإجراءات التي تقوم بها الجهات المعنية من تنسيق وتنظيم البيانات والمعلومات وتصنيفها بما يساعد على وضع الخطط والبرامج والسياسات التي تؤدي إلى الحد من الفقر الناتج عن العولمة ومتغيراتها المعاصرة.

٣ – **المخرجات** : وهي الخطط والبرامج والسياسات التي تضعها الجهات المعنية من أجل الحد من الفقر والتي تقدم في شكل (الدعم – التأمين الشامل – الضمان الاجتماعي) أو خدمات أخرى تساعد على تنمية الأفراد اقتصادياً ومن ثم تحقيق التمكين الاقتصادي لهم.

المنهج وأدوات الدراسة :

يرتبط منهج الدراسة بالتصور النظري الذي تنطلق منه الدراسة ، وقد استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة ، ولقد اختارت الباحثة عينة عشوائية قدرها (٤٠٠) مفردة وهم الذين أجريت عليهم الدراسة الميدانية.

ولقد راعت الباحثة عند اختيارها العينة أن يكونوا من (الأفراد الأقل دخلاً) وأن يكون هناك تنوع بين العينة من حيث المستوى التعليمي (مؤهل عال – مؤهل متوسط – يقرأ وتكتب – أمي) ، أما من الناحية العمرية فبالنسبة لعينة الدراسة فقد تراوحت أعمارهم بين (٢٠- ٦٠) عاماً لكي تشتمل على فئات الشباب ومتوسطي العمر وكبار السن . أما من الناحية المهنية فقد اشتملت العينة على المزارعين والعمال والموظفين.

وتمثلت أداة الدراسة في استمارة استبيان تطبق على عينة الدراسة ، ولقد احتوت الاستمارة على الأبعاد التالية وهي (المتغيرات العالمية المعاصرة – الآثار المترتبة على العولمة ومتغيراتها – إجراءات مواجهة الفقر) ، ولقد التزمت الباحثة بالقواعد اللازمة لتصميم الاستبيان من حيث اتفاقها مع البناء النظري والمنهجي للدراسة من خلال الخطوات التالية :

- تحديد موضوع الاستبيان والتأكد من قابليته للتطبيق والقياس.
- جمع الاستجابات المرتبطة بالأبعاد الرئيسية للاستبيان من خلال الرجوع إلى الكتابات النظرية والبحوث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.
- صدق الاستمارة وذلك من خلال عرض الاستبيان على مجموعة من السادة المحكمين من أساتذة علم الاجتماع (الصدق الظاهري) وفي ضوء ملاحظاتهم تم إعادة صياغة بعض الاستجابات وحذفت بعض العبارات التي لم تحصل على موافقة ٨٥% من المحكمين كحد أدنى للاتفاق ، مع إضافة بعض العبارات ، بالإضافة إلى ذلك تم حساب الصدق الذاتي للاستبيان ككل وبلغ (٠.٩٠) ، وهذا يعني أن الاستبيان صادق ويقيس بالفعل ما صمم لأجله.
- ثبات الاستبيان، وقد اعتمدت الباحثة في حساب الثبات على طريقة إعادة الاختبار ، حيث تم تطبيق الاستبيان على (٤٠) من مفردات الدراسة ، ثم أعيد

تطبيقه مرة أخرى بعد مرور (١٥) يوم على نفس المفردات ، وقد كانت نتائج الثبات على الاستبيان ككل وأبعاده باستخدام اختبار سبيرمان = ٠.٨٠ ، وهذا يعني أن الاستبيان على درجة عالية من الثبات.

- ولقد اعتمدت الباحثة في تحليل بيانات الدراسة على المعاملات الإحصائية التالية (النسب المئوية – الوزن النسبي – المتوسط الوزني – المتوسط الحسابي المرجح – القوة النسبية).

مجتمع الدراسة :

- يتمثل مجتمع الدراسة في قرية " شبراهور " وهي إحدى قرى مركز السنبلاوين بمحافظة الدقهلية وتبعد ٣٠ كيلو متراً عن مدينة المنصورة ، وتبلغ مساحتها (١٥٠٠) فدان – يزرع منها (١٠٠٠) فدان ، ويبلغ عدد سكانها (٤٠٠٠) نسمة.
- ويتنوع النشاط الاقتصادي في قرية الدراسة ، فنسبة كبيرة من السكان تبلغ ٥٠% يعملون في مهنة الزراعة " كمزارعين "، وهناك نسبة تعمل في مصانع البلاستيك والنسبة الأخرى تعمل في وظيفة حكومية.

أ – أنها تُعد قرية تقليدية مثل العديد من القرى المصرية ، علاوة على أنها تعد من القرى الصغيرة نسبياً من حيث عدد السكان بمحافظة الدقهلية.

ب – تُعد القرية من أكثر القرى فقراً بمحافظة الدقهلية طبقاً لخريطة الفقر في مصر بالوجه البحري.

وقد تم إجراء الدراسة الميدانية على مرحلتين:

المرحلة الأولى: وهي عبارة عن دراسة استطلاعية بهدف الإحاطة بالنظم الاجتماعية والاقتصادية بمجتمع الدراسة ، وكذلك التعرف على أعضاء المجتمع، ومن ثم اختيار الأعضاء الذين سوف تطبق عليهم الدراسة الميدانية ، وقد استغرقت هذه المرحلة شهر وكانت عبارة عن زيارات متكررة لمجتمع الدراسة .

المرحلة الثانية : وهي مرحلة الدراسة الميدانية من خلال تطبيق استمارة استبيان على عينة الدراسة من الأفراد الأكثر فقراً.

مفاهيـــم الدراســـة :

١- مفهـــوم الفقـــر :

لقد حظي تعريف الفقر باهتمام بالغ في دراسات العلوم الاجتماعية ، حيث صيغت تعريفات متعددة يركز كل منها على جانب أو أخر من جوانب التخصص في العلم الاجتماعي وليست مسألة تعريف الفقر – كما ينظر إليها – نوعاً من الترف العلمي ، ولكن ترجع أهميته إلى ارتباطه بمداخل الدراسات التنموية ذلك لأن أية تنمية حقيقة ووطنية إن لم تضع هؤلاء الفقراء في لب إستراتيجيتها لن يقدر لها النجاح ولن يكتب لها الاستمرار، ومن هنا كان من الضروري طرح بعض التعريفات التي يمكن من خلالها صياغة تعريف إجرائي للفقر(١٣).

وكلمة الفقر من الناحية اللغوية تعني العوز والاحتياج : افتقر إلى الشئ أي احتاج إليه، والفقير هو المحتاج، والإفقار هو أن يجعله فقيراً، والافتقار هو الاحتياج، ولكن لهذا الاحتياج درجات: فهناك " الفقر المدقع " الذي يعني عدم امتلاك الفقير لأي شئ من ضروريات الحياة ، وهناك " الفقر الجزئي " بمعنى امتلاك الفرد لبعض ضروريات الحياة وافتقاره إلى البعض الآخر، والمسألة هنا نسبية (١٤).

تعريف الفقر عند أوسكار لويس : " إن ثقافة الفقر هى طريقة الحياة التى يتوارثها كل جيل من الجيل السابق عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة وفى ضوء هذا المفهوم فإن الفقر لا يعتبر فقط حالة من الحرمان الاقتصادى أو مظهر من مظاهر التفكك أو عدم توافق بعض الثقافة المادية وإنما يتضمن جوانب إيجابية تساعد الفقير على التكيف فى ظروف الحرمان الاقتصادى ومن غير هذه الجوانب يعانى الفقير من صعوبة الاستمرار فى الحياة (١٥) .

ويعرف قاموس علم الاجتماع الفقر بأنه "مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة أفراد وينظر إلى هذا المفهوم نظرة نسبية نظراً لارتباطه بمستوى المعيشة العام في المجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية " (١٦) .

حيث إن أهم سمات تلك الأسر التى تعد فى مستوى أدنى من الفقر أن رب الأسرة يمارس أعمال موسمية حين تكون الفرص مواتية ، كما إن أبناءهم غالباً ما يتركون المدرسة مبكراً نتيجة سوء الأحوال المادية وضيق حجم المسكن وكثافته فضلاً عن اتجاهات الوالدين السلبية نحو التعليم (١٧) .

ويتناول تقرير التنمية البشرية الفقر بأنه " هو انعدام الفرص بسبب عدم كفاية التعليم والتغذية وقصور التدريب أو بسبب عدم القدرة على العثور على عمل يجزي القدرات الموجودة لدى الشخص (١٨) ".

حيث لا يستطيع الفقراء الحصول على الغذاء الضرورى أو تحقيق الرعاية الطبية لهم ولذويهم أو حتى مجرد الإقامة فى مسكن مريح كما أنهم لا يهيئيون لأولادهم الحياة الاجتماعية المناسبة (١٩) .

كما يعد الفقر " حالة من الحرمان من المزايا أو الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وتشمل الأصول الاقتصادية والمادية الأرض والماشية والسكن والمهارات والصحة الجيدة والعمل وغيرها من العناصر المادية التي توفر قاعدة لتوليد الدخل والإنتاج سواء في الحاضر أو المستقبل " (٢٠) .

ومما لاشك إن السياسة الاجتماعية والحكومية تتطلب توفير التمويل من أجل التغلب على كل أشكال الحرمان من المتطلبات الضرورية للحياة الناتجة عن الفقر وتأثيرها على الصحة وارتفاع نسبة الوفيات وإنتشار الأمراض والبطالة والأدوار الاجتماعية والاقتصادية (٢١) .

ويعرف الفقر أيضاً على أنه " عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة لدخل الأسرة " (٢٢) .

ومما سبق يمكن للباحثة تحديد مفهوماً إجرائياً للفقر فيما يلي:

١ – حالة من العجز التام للفرد عن توفير احتياجاته الأساسية.

٢ – وعدم القدرة على تلبية الحد الأدنى من مستوى المعيشة .

٢ - مفهوم العدالة الاجتماعية :

يتضمن مفهوم العدالة الاجتماعية مفاهيم الإنصاف الاجتماعي والتوزيع العادل للدخول والثروات بما يضمن حياة كريمة لجميع المواطنين والفئات الاجتماعية وبالتالي يخولهم المشاركة المنتجة والفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتهم(٢٣).

ويتضمن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية السياسية والمدنية جملة من الحقوق والتي تضمن حرية الفرد بالحياة والأمان الشخصي وحرية الهوية والدين والتملك وتأسيس الأسرة، وحق تقرير المصير وإبداء الرأي والتعبير، وتكوين الجمعيات وغيرها من الحريات التي تتآلف لتشكل جزءًا لا يتجزأ من الميثاق الدولي لحقوق الإنسان.

ومما سبق يمكن للباحثة تحديد مفهوماً إجرائياً العدالة الاجتماعية في الأتي:

١ – تتمثل في توفير فرص للعمل في ظروف عادلة وملائمة لأفراد المجتمع.

٢ – تسعى إلى توفير الحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع.

٣ – تتمثل في توفير مستوى معيشة لائق ، والحصول على الرعاية الصحية العقلية والبدنية.

ثانياً : الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، ومنها:

١ – دراسة أحمد فتحي أبو الخير ٢٠٠٠[٢٤] بعنوان : الأبعاد السياسية لسياسة الرعاية الاجتماعية في ظل متغيرات العصر .

وتؤكد هذه الدراسة على الآثار الناجمة عن العولمة والمتغيرات العالمية المعاصرة كالفقر والبطالة وغيرها ، وأهمية تبني مبادئ عالمية لسياسات الرعاية الاجتماعية والتركيز على البعد الاجتماعي وأهميته في التنمية المستدامة.

٢ – دراسة أحمد مجدي حجازي ٢٠٠٠[٢٥] بعنوان : فقراء في زمن العولمة .

وتؤكد هذه الدراسة على أهمية دراسة فقراء العالم والتركيز على الفقر كأحد منتجات العولمة ومتغيراتها ، وتحليل ظاهرة الفقر في التراث النظري والاتجاه الذاتي في تفسير الفقر ومدخل التخفيف من حدة الفقر ، والفقر والتنمية المستدامة.

٣ – دراسة أسامة المجدوب ٢٠٠٠[٢٦] بعنوان : العولمة والإقليمية .

وتؤكد هذه الدراسة على أهمية التركيز على التحالفات الاقتصادية في القرن العشرين ومحاولات التكامل الاقتصادي العربي ، وجهود مصر في إحياء التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة أثار العولمة ومتغيراتها على الدول الفقيرة.

٤ – دراسة عبدالهادي الجوهري ٢٠٠٠[٢٧] بعنوان : العولمة والانتماء الوطني.

وتؤكد هذه الدراسة على أثار العولمة والمتغيرات العالمية المعاصرة على مكونات البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات العربية وتأثير ذلك على قيم الولاء والانتماء الوطني للأفراد.

٥ – دراسة سيد عويس[٢٨] بعنوان : دراسة مشكلة الفقر في مصر عام ١٩٣٨.

وتؤكد هذه الدراسة على أن الفقر يتمثل في انخفاض دخل الأسرة عن خمسة جنيهات يومياً ، وتوجد علاقة بين النواحي الصحية والتعليمية والفقر ، حيث أن المنصرف عليهما ضئيل جداً.

٦ – دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٨١[٢٩] :

وتؤكد هذه الدراسة على أهمية وضع سياسة متكاملة تسعى لإيجاد حلول جذرية لمشكلة الفقر وأثاره السلبية على الفقراء من خلال سياسات الضمان الاجتماعي والمعاشات والمساعدات.

٧ – دراسة يونى ويكن ١٩٨١[٣٠]: وتؤكد هذه الدراسة على أن هناك أثار عديدة للفقر على المستوى الصحي وانتشار الأمراض بين الفقراء ، وارتفاع معدل الأمية ، وانتشار ظاهرة الهجرة.

التعليق على الدراسات السابقة :

بتحليل الدراسات السابقة التي قامت بها الباحثة بعرضها يتضح الأتي:

١ – أن هناك مجموعة من المتغيرات العالمية المعاصرة متمثلة في (النمو السكاني – العولمة – التقدم التكنولوجي – ثورة الاتصالات – الثورة المعلوماتية).

٢ – للمتغيرات العالمية المعاصرة أثار على الدول النامية وأفرادها.

٣ – إن من الآثار الواضحة لهذه المتغيرات انخفاض دخول الأفراد مما أدي إلى انتشار ظاهرة الفقر.

٤ – أن هناك بعض السياسات التي تنتهجها بعض الدول لمواجهة انتشار ظاهرة الفقر.

٥ – بعض هذه الدراسات ركزت على الأثار السلبية للفقر على الأفراد.

مدى الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية :

يمكن للباحثة من الدراسات السابقة في الدراسة محل الدراسة فيما يلي :

١ – تحديد أبعاد الفقر (انخفاض مستوى المعيشة – انخفاض مستوى التعليم والصحة) .

٢ – تحديد الآثار الناجمة عن المتغيرات العالمية المعاصرة.

٣ – تحديد سياسات مواجهة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

٤ – تحديد مفاهيم الدراسة.

٥ – الاستفادة من تحديد أدوات الدراسة.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تركزها على دراسة سياسات مواجهة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة ، الأمر الذي لم تتعرض له الدراسات السابقة من قبل ، ومن ثم يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي وهو " مواجهة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية فى القرية المصرية دراسة سوسيولوجية بقرية شبراهور بمحافظة الدقهلية " .

نتائج الدراسة الميدانية :

يواجه المجتمع المصرى فى الوقت الراهن العديد من المتغيرات والتحديات التى تؤثر على التنمية بصفة عامة وتنمية المرأة الريفية بصفة خاصة .

يواجه المجتمع تحديات اقتصادية متمثلة فى التكتلات الاقتصادية العملاقة وظهور الشركات التجارية والصناعية المتعددة الجنسيات ، وأيضاً تحديات تكنولوجية أسهمت فى إبراز الموجه المعلوماتية وسرعة انتشار المعلومات من مجتمع لآخر عبر شبكة الإنترنت ، والقنوات الفضائية والحاسبات الإلكترونية ، واستخدام التكنولوجيات عالية المستوى فى مختلف ميادين العمل والإنتاج ، والتغيرات الاجتماعية ولاسيما فى طبيعة المهن والمهارات الإنسانية ، هذا بالإضافة إلى ظاهرة العولمة التى حولت

العالم إلى قرية صغيرة ولم يعد بإمكان أى مجتمع أن يعيش بمعزل عن تأثيرات الأحداث والتطورات الدولية [٣١] .

ومن هنا يمكن تحديد متغيرات وتحديات القرن الحادى والعشرين والتى تواجه المجتمع المصرى وتؤدى إلى زيادة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية فى القرية المصرية على النحو التالى :

أ – الزيادة السكانية .

ب – العولمة .

جـ – ثورة الاتصالات .

د – المتغيرات الاقتصادية .

هـ – الثورة المعلوماتية .

و – المتغيرات الاجتماعية .

أولاً : المتغيرات العالمية المعاصرة :

جدول رقم (١)

يبين استجابات عينة الدراسة حول المتغيرات العالمية المعاصرة

م	العبـــارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	درجة التحقق	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
١	**النمو السكاني .**	٤٠٠	–	–	١٢٠٠	٣	١
٢	**ثورة الاتصالات .**	٣٠٠	٨٠	٢٠	١١٠٠	٢.٧	٤
٣	**المتغيرات الاجتماعية .**	٣٥٠	٥٠	–	١١٥٠	٢.٨	٣

٤	**المتغيرات الاقتصادية .**	٤٠٠	–	–	١٢٠٠	٣	١
٥	**العولمة .**	٣٧٠	٣٠	–	١١٧٠	٢.٩	٢
٦	**الثورة المعلوماتية .**	٢٨٠	٧٠	٥٠	٩٣٠	٢.٣	٥
المجموع		٢١٠٠	٢٣٠	٧٠	٧١٠٠	١٦.٧	
القوة النسبية للبعد = ٩٨.٦١%		**مستوى التمثيل الوزني للبعد مرتفع**					

يشير الجدول رقم (١) الذي يبين استجابات عينة الدراسة حول المتغيرات العالمية المعاصرة ، وفي ضوء حساب الوزن النسبي والمتوسط الوزني وترتيب العبارات الدالة على هذا البعد ، وجد أن المتوسط المرجح العام (٢.٧٨) ، بينما كانت القوة النسبية للبعد (٩٨.٦١%) وهي نسبة مرتفعة ، وهذا يؤكد على أن هنالك مجموعة من المتغيرات العالمية المعاصرة.

وقد اتضح من نتائج الدراسة أن أكثر جوانب هذا البعد إيجابية هي: العبارتين رقم (١ ، ٤) والخاصة بـ (النمو السكاني والمتغيرات الاقتصادية) قد حصلت على أعلى درجة تحقق (٣) وجاءت في المرتبة الأولى ، و أكدت نسبة (١٠٠%) من عينة الدراسة أن هذه هي أكثر المتغيرات العالمية المعاصرة المؤثرة في زيادة نسبة الفقر في الريف المصري ،

في حين جاءت العبارة رقم(٥) والخاصة بـ (العولمة) التي حصلت على درجة تحقق هي (٢.٩) في المرتبة الثانية ، حيث أكدت نسبة ٩٢% من عينة الدراسة على أن العولمة من المتغيرات العالمية المعاصرة التي أثرت على زيادة نسبة الفقر في الريف المصري.

ثم تلي ذلك العبارة رقم (٣) الخاصة بـ (المتغيرات الاجتماعية) فقد حصلت على درجة تحقق قدرها (٢.٧٥) وجاءت في المرتبة الثالثة ، حيث أكدت نسبة ٨٧%

من عينة الدراسة على أن ثورة الاتصالات من المتغيرات العالمية المعاصرة التي أثرت في نسبة زيادة الفقر في الريف المصري.

ثم تلي ذلك العبارة رقم (٢) الخاصة بـ(ثورة الاتصالات) فقد حصلت على درجة تحقق هي (٢.٧) وجاءت في المرتبة الرابعة ، حيث أكدت نسبة ٧٥% من عينة الدراسة على أن ثورة الاتصالات من المتغيرات العالمية المعاصرة والتي لها تأثير واضح على نسبة الفقر في الريف.

في حين جاءت العبارة رقم (٦) والخاصة بـ (الثورة المعلوماتية) فقد حصلت على أقل درجة تحقق (٣.٢) ، حيث أكدت نسبة ٧٠% من عينة الدراسة أن الثورة المعلوماتية كان لها تأثير على الفقر في الريف المصري.

وهذا يتفق مع الدراسات والإطار النظري الذي يؤكد على هناك العديد من المتغيرات العالمية المعاصرة والتي كان لها أثار سلبية واضحة على زيادة نسبة الفقر في المجتمع الريفي.

ثانياً : النمو السكانى :

يعتبر النمو السكانى المتصارع أحد القضايا المعقدة التى يواجهها المجتمع الإنسانى فى العصر الحديث ، ومن اخطر المشاكل التى تواجه أى مجتمع يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة فالزيادة السكانية بقدر ما تمس حياة الفرد والمجتمع ، فإن أبعادها تتجاوز الحدود الإقليمية والعالمية ، حيث أصبحت تفرض على المجتمع الدولى ضرورة مواجهتها والتصدى لها بكل ما أوتى من قوة .

ويؤكد علماء الاجتماع والاقتصاد فى العديد من الندوات والمؤتمرات الدولية أن العالم مقبل على كارثة مخيفة بسبب الزيادة الضخمة فى عدد السكان ، ومن ثم هذه الزيادة الضخمة تلقى بأعباء ثقيلة على موارد الأرض الطبيعية وغيرها من الموارد الاقتصادية حيث بدأت الثروات الحيوية تنفذ من العالم ، ووصول الإنسان إلى أقصى

ما يمكن إنتاجه من المواد الغذائية ، وأن الجهود المبذولة لإنتاج المزيد من السكان ستهدد بالقضاء على البيئة وتدميرها [٣٢] وهو ما يترتب عليه من انخفاض مستوى المعيشة .

وتشير الإحصاءات إلى أن عدد سكان العالم يتزايد بصورة واضحة خلال فترات زمنية قصيرة يتناقص مداها من زمن إلى زمن أخر حيث بلغ عدد سكان العالم حوالى (١) مليار نسمة عام ١٨٢٠ وارتفع هذا العدد إلى (٢) مليار نسمة عام ١٩٣٠ ، ثم أرتفع إلى (٤) مليار نسمة عام ١٩٧٤ ، وزاد إلى (٥.٦) مليار نسمة عام ١٩٩٥ ، ثم وصل هذا العدد فى منتصف عام ٢٠٠٠ إلى حوالى (٦) مليار نسمة بمعدل نمو سنوى بلغ فى المتوسط حوالى ١.٣% [٣٣] ويتوقع أن يزيد عدد سكان العالم إلى (٦.٩٠٣) مليار نسمة عام ٢٠٠٢ [٣٤] وهكذا نلاحظ أن عدد سكان العالم أصبح يتزايد بمعدلات سريعة خلال فترات ومما يزيد من خطورة هذه المشكلة أن حوالى ٩٥% من هذه الزيادة يكون مصدرها الدول النامية التى لا يزيد نصيبها عن ٢١% من الدخل العالمى ففى عام ١٩٩٨ بلغ عدد سكان العالم حوالى (٥.٩٢٦) مليار نسمة ، منهم (٤.٧٤٨) مليار نسمة فى الدول النامية مقابل (١.١٧٨) مليار نسمة بالدولة المتقدمة ، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد عام ٢٠١٠ إلى حوالى (٥.٧) مليار نسمة بالدول النامية مقابل (١.٢) مليار نسمة بالدول المتقدمة [٣٥] .

والوطن العربى من البلدان التى تعانى من أزمات سكانية لتصنيفه تبعاً لدول العالم النامى فقد بلغ عدد سكانه فى عام ١٨٧٥ حوالى (٢٢) مليون نسمة أرتفع إلى (٢٦٣.٩) مليون نسمة فى عام ١٩٩٧ ، ثم أرتفع هذا العدد إلى حوالى (٣٠٠) مليون نسمة عام ٢٠٠٠ وهذا العدد يشكل حوالى ٤.٤% من سكان العال[٣٦] .

وبالنسبة للمجتمع المصرى فإن النمو السكانى المتزايد يعتبر من أكثر المظاهر المميزة له وسمه من سمات المجتمع المصرى ، حيث تشير الإحصائيات

إلى أن سكان مصر تضاعف عددهم لأول مرة خلال ٥٠ عاماً من (١٨٩٧ إلى ١٩٤٧) ، حيث أرتفع عددهم من (٩.٧) مليون نسمة إلى ما يزيد عن (١٨) مليون نسمة خلال الفترة من التعدادين ، ثم تضاعف عددهم للمرة الثانية ما بين عامى (١٩٤٧ – ١٩٧٦) أى خلال ٣٠ عاماً حيث وصل إلى (٣٦.٦٢٦) مليون نسمة فى نهاية عام ١٩٧٦ ، وتضاعفت مرة ثالثة بين تعادى ١٩٦٦ – ١٩٩٦ [٣٧] .

كما تشير الإحصائيات إلى أن عدد سكان مصر بلغ عام ١٩٩٠ حوالى (٥٤.٤) مليون نسمة مقابل (٤٨.٣) مليون نسمة فى تعداد عام ١٩٨٦ ، ثم زاد هذا العدد إلى (٥٩.٣) مليون نسمة فى تعداد عام ١٩٩٦ وأرتفع إلى (٦٢) مليون نسمة عام ١٩٩٨ ، ثم بلغ هذا العدد فى عام ٢٠٠٢ إلى (٦٦) مليون نسمة [٣٨] ويتوقع أن يصل عدد سكان مصر عام ٢٠٢٥ إلى حوالى (٨٧.٧) مليون نسمة[٣٩].

كما تشير الإحصائيات أن عدد سكان مصر عام ٢٠٠٥ هو (٧١.٣٤٨) مليون نسمة بمعدل نمو (٢.٠٨) [٤٠] .

ومما يزيد من حدة المشكلة السكانية فى مصر هو ان هذه النسبة من السكان يعيشون فى نسبة محدودة لها تتعدى ٤% من حجم مساحة مصر ومع ثبات فى الموارد الطبيعية والزراعية والغذائية مما يؤدى إلى وجود أزمة حقيقية وعدم وجود تناسب بين النمو السكانى ونمو الموارد هذا بالإضافة إلى ضعف الخصائص السكانية للمجتمع المصرى . وقد أشارت بعض التقارير إلى أن المجتمع المصرى مع بداية الألفية الثالثة سيواجه مجموعة من التحديات أهمها الزيادة المتوقعة فى عدد السكان خلال العشرين سنة القادمة ، وضرورة الاستعداد لمقابلة احتياجات (٣٥) مليون طفل جديد فى مراحل التعليم المختلفة [٤١] .

جدول رقم (٢)

يبين استجابات عينة الدراسة حول الأثار المترتبة على النمو السكاني

م	العبـــارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	درجة التحقق	الترتيب
		نعم	لحد ما	لا			
١	انتشار الأمية بين أفراد الريف المصري .	٣٠٠	٦٠	٤٠	١١٦٠	٢.٩	٢
٢	الهجرة من الريف إلى المدينة .	٤٠٠	–	–	١٢٠٠	٣	١
٣	نقص الموارد الطبيعية في الريف .	٣٢٠	٤٠	٤٠	١٠٨٠	٢.٧	٤
٤	تبوير الأراضي الزراعية .	٣٦٠	٣٠	١٠	١١٥٠	٢.٨	٣
٥	زيادة نسبة السكان بين الفئة العمرية (٦-٢٤) .	٢٨٠	١٠٠	٢٠	١٠٦٠	٢.٦	٥
٦	انخفاض السمات الديموجرافية لسكان الريف .	٢٧٠	٧٠	٦٠	١٠١٠	٢.٥	٦
المجموع		٢٣٠٠	٣٠٠	١٧٠	٧١٦٠	١٦.٥	
القوة النسبية للبعد = ٩٩.٤٤%		مستوى التمثيل الوزني للبعد مرتفع					

يشير الجدول رقم (٢) الذي يبين استجابات عينة الدراسة حول الأثار المترتبة على النمو السكاني ، وفي ضوء حساب الوزن النسبي والمتوسط الوزني وترتيب العبارات الدالة على هذا البعد ، وجد أن المتوسط المرجح العام (٢.٧٥) ، بينما كانت القوة النسبية للبعد (٩٩.٤٤%) وهي نسبة مرتفعة ، وهذا يؤكد على أن هناك بعض الأثار السلبية لمتغير النمو السكاني كأحد المتغيرات العالمية المعاصرة على الريف المصري.

وقد اتضح من نتائج الدراسة أن أكثر جوانب هذا البعد إيجابية هي: العبارة رقم (٢) الخاصة بـ (الهجرة من الريف إلى المدينة) قد حصلت على أعلى درجة تحقق (٣) وجاءت في المرتبة الأولى، حيث أكدت نسبة (١٠٠%) من عينة الدراسة على أن الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر من أهم الأثار السلبية لمتغير النمو السكاني والتي تدل على زيادة نسبة الفقر في المجتمع الريفي.

ثم تلي العبارة رقم (١) الخاصة بـ(انتشار الأمية بين أفراد الريف المصرى)، حيث حصلت على درجة تحقق (٢.٩) وجاءت في المرتبة الثانية ، حيث أكدت نسبة (٧٥%) من عينة الدراسة أن انتشار الأمية بين أفراد المجتمع الريفي من الأثار السلبية للنمو السكاني والتي لها دور في زيادة نسبة الفقر في الريف المصري.

ثم تلي هذه العبارة رقم (٤) الخاصة بـ(تبوير الأراضي الزراعية) حيث حصلت على درجة تحقق هي (٢.٨) وجاءت في المرتبة الثالثة ، حيث أكدت نسبة (٩٠%) من عينة الدراسة أن من الآثار السلبية للنمو السكاني اللجوء إلى تبوير الأراضي والبناء عليها مما يؤدي إلى قلة نصيب الفرد من مساحة الأراضي الزراعية وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة نسبة الفقر في الريف المصري.

ثم تلي ذلك العبارة رقم (٣) الخاصة بـ(نقص الموارد الطبيعية في الريف) والتي حصلت على درجة تحقق (٢.٧) وجاءت في المرتبة الرابعة ، حيث أكدت نسبة (٨٠%) من عينة الدراسة أن زيادة النمو السكاني في العالم يؤدي إلى الاعتماد الكامل على الموارد الطبيعية وهذا بالتالي يؤدي إلى تناقصها الشديد مما يؤثر على زيادة نسبة الفقر بين أفراد المجتمع الريفي.

ثم تلي ذلك العبارة رقم (٥) الخاصة بـ(زيادة نسبة السكان بين الفئة العمرية (٦-٢٤) حيث تحققت بدرجة تحقق (٢.٦) وجاءت في المرتبة الخامسة ، حيث أكدت (٧٠%) من عينة الدراسة أن الزيادة السكانية تزيد من الفئة العمرية السابقة

والتي يتضح منها زيادة نسبة الأطفال الذين لا يمكن الاعتماد عليهم في العمل مما يؤثر على دخل الأسرة وهذا بالتالي يزيد من الفقر في المجتمع الريفي.

في حين جاءت العبارة رقم (٦) والخاصة بـ (انخفاض السمات الديموجرافية لسكان الريف) وقد حصلت على أقل درجة تحقق وهي (٢.٥) في المرتبة السادسة ، حيث أكدت نسبة (٦٧%) من عينة الدراسة أن السمات الديموجرافية لسكان الريف تتلاشى تدريجياً نتيجة للزيادة السكانية الكبيرة وهذا يؤثر على نسبة الفقر في المجتمع الريفي.

ثالثاً " ثورة الاتصالات :

تمثل صورة الاتصالات واحدة من أهم مظاهر عصر العولمة الذى نعيش أحداثه وتأثيراته الحالية ، والتى جعلت من العالم قرية كونية صغيرة ، لأنها عبرت المسافات والحدود بين الدول بلا ضوابط أو قيود وحيث تبث مضامينها الثقافية ورسائلها الإعلامية من أى مكان وزمان فى العالم ، وإلى أى مجتمع آخر على سطح الكرة الأرضية .

وقد أدت ثورة الاتصالات إلى ترابط العالم وتداخله وإلى إدراك أن ما يحدث فى أى جزء من أجزاء العالم يطرح تأثيراته على بقية دول العالم بدرجات متفاوتة وقد نشطت الدول الصناعية الكبرى لإيجاد السبل لتقوية وإرادة ما يسمى بالطريق السريع للمعلومات الذى يربط نظم المعلومات فيما بينها ، ووضع الإجراءات الكفيلة بمنع سرقة المعلومات من شبكة الكمبيوتر وضمان عدم انتهاك الوسائل التكنولوجية الجديدة للثقافات القومية [٤٢] .

كما أدت هذه الثورة إلى زيادة سرعة الانفتاح العالمى والتعاون الدولى ، حيث أصبح العالم بمثابة قرية فى خريطة الكون . فالكونية لم تعد مجرد علاقات اقتصادية بل أصبحت سمة للحياة كلها ، حيث تراجعت الأيديولوجيات وسقطت الأسوار القديمة

بين الشرق والغرب ولم يعد ممكناً لأى دولة أن تعيش بمعزل داخل حدودها وأصبح العالم كله قرية واحدة يرتبط معاً بحياة واحدة ويعيش نفس المشكلات الواحدة (٤٣) .

وإذا كانت ثورة الاتصالات قد ساعدت على التحرر من بعض الأيديولوجيات والأفكار إلا إنها فى الوقت نفسه ، كانت أحد الأسباب المهمة التى فرضت الهيمنة الأمريكية وحلفها خاصة فى مجال الاتصالات مما دفع بعض الدول الأوروبية والمتقدمة مثل فرنسا واليابان تشكو من مخاطر الغزو الأمريكى الذى يحمل ضمن طياته ما يفيد وما يضر ، وما يساعد على انتعاش الفكر والثقافة ، وما يؤدى إلى تهديد أصالة الفكر (٤٤) .

ومما سبق نلاحظ خطورة الدور التى تقوم به وسائل الاتصال الحديثة ، حيث أنها أصبحت ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالسياسة الخارجية وأصبحت إحداث الوسائل الدبلوماسية الفعالة للسياسيين لما لها من قدرة على الاتجاه المباشر للأهداف وأحداث التأثير المطلوب فى الأفكار والثقافات المختلفة للدول .

جدول رقم (٣)

يبين استجابات عينة الدراسة حول الأثار المترتبة على ثورة الاتصالات في الريف المصري

م	العبـــارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	درجة التحقق	الترتيب
		نعم	لحد ما	لا			
١	زيادة وعي أفراد الريف المصري.	٢٨٠	٣٠	٩٠	٩٩٠	٢.٤	٥
٢	قلة قضاء الفلاح الوقت الكافي في الزراعة.	٤٠٠	–	–	١٢٠٠	٣	١
٣	زيادة نسبة الكسل عند الفلاح .	٣٦٠	٣٠	١٠	١١٥٠	٢.٨٧	٢
٤	عدم الإتقان في العمل الزراعي .	٣٥٠	٤٠	١٠	١١٤٠	٢.٨	٣
٥	قضاء أوقات كثيرة أمام وسائل الإعلام .	٣٦٠	٢٠	٢٠	١١٤٠	٢.٨	٣
٦	انخفاض قيمة الأراضي الزراعية	٣٠٠	٦٠	٤٠	١٠٦٠	٢.٦	٤
المجموع		٢٢٨٠	١٨٠	١٧٠	٦٩٩٠	١٦.٤٧	
القوة النسبية للبعد = ٩٧.٠٨%		مستوى التمثيل الوزني للبعد مرتفع					

يشير الجدول رقم (٣) الذي يبين استجابات عينة الدراسة حول الأثار المترتبة على ثورة الاتصالات في الريف المصري ، وفي ضوء حساب الوزن النسبي والمتوسط الوزني وترتيب العبارات الدالة على هذا البعد ، وجد أن المتوسط المرجح العام (٢.٧٤) ، بينما كانت القوة النسبية للبعد (٩٧.٠٨%) وهي نسبة مرتفعة، وهذا يؤكد على أن هناك بعض الآثار السلبية لمتغير ثورة الاتصالات كأحد المتغيرات العالمية المعاصرة على الريف المصري.

وقد اتضح من نتائج الدراسة أن أكثر جوانب هذا البعد إيجابية هي: العبارة رقم (٢) الخاصة بـ (قلة قضاء الفلاح الوقت الكافي في الزراعة) قد حصلت على درجة تحقق (٣) وهو ارتباط تام وجاءت في المرتبة الأولى ، حيث أكدت نسبة (١٠٠%) من عينة الدراسة على أن التأثير الواضح لثورة الاتصالات كمتغير عالمي أنه لم يعد هناك لدى الفلاح من الوقت الكافي ما يقضيه بالزراعة لانشغاله الدائم بما هو جديد.

في حين جاءت العبارة رقم (٣) الخاصة بـ(زيادة نسبة الكسل عند الفلاح) حيث تحققت هذه العبارة بدرجة (٢.٨٧) في المرتبة الثانية ، حيث أكدت نسبة (٩٠%) من عينة الدراسة أن هناك أثر سلبي للاستخدام السيئ لثورة الاتصالات والذي يؤدي إلى زيادة الكسل والاتكالية لدى الفلاح مما يؤثر على زيادة نسبة الفقر في المجتمع الريفي.

ثم تلتها العبارتين رقم (٤ ، ٥) الخاصة بـ (عدم الإتقان في العمل عند الزراعة، وقضاء أوقات كبيرة أمام وسائل الإعلام) حيث تحققت بدرجة (٢.٨) وجاءتا في المرتبة الثالثة ، حيث أكدت نسبة (٩٠%) من عينة الدراسة أن ثورة الاتصالات أدت إلى انشغال الريفي بما يتم عرضه بوسائل الإعلام وقضاء أوقات كبيرة أمامها مما يضيع عليه الوقت في الزراعة والتأثير على أداءه فيها.

بينما جاءت العبارة رقم (٦) الخاصة بـ(انخفاض قيمة الأراضي الزراعية لدى الريفيين) والتي تحققت بدرجة (٢.٦) في المرتبة الرابعة ، حيث أشارت نسبة (٧٥%) من عينة الدراسة على أنه لم يعد لدى الريفيين الاهتمام الكبير بالأراضي الزراعية مما أدى إلى انخفاض قيمتها لديهم.

في حين جاءت العبارة رقم (١) والخاصة بـ (زيادة وعي أفراد الريف المصري) قد حصلت على أقل درجة تحقق وهي (٢.٤) وجاءت في المرتبة الخامسة،

حيث أكدت نسبة (٧٠%) من عينة الدراسة على أن من الأثار الايجابية لثورة الاتصالات و مد أفراد المجتمع الريفي بالمعلومات الكثيرة في كافة المجالات.

رابعاً : المتغيرات الاجتماعية المتصارعة :

أدت التغيرات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية التى مر بها العالم اليوم إلى حدوث العديد من التغيرات الاجتماعية التى شملت كافة مجالات الحياة الإنسانية ، لعل من أبرزها التغيرات التى حدثت فى حياة الأفراد والشعوب وزيادة وعيهم بحقوقهم وحاجاتهم وطموحاتهم الفردية والاجتماعية وتتميز التغيرات الاجتماعية التى حدثت فى هذا العصر بأنها تكون أكثر عمقاً وأقصر زمناً وأضخم كماً ، وأصبحت القيم والمعايير والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية أكثر عرضه للتغير والتحول والتبديل عدة مرات لا من جيل إلى جيل آخر كما كان فى الماضى ، ولكن فى حياة نفس الجيل الواحد فما كان غير ممكن بالأمس القريب ، قد أصبح اليوم أمراً واقعاً فى حياتنا ، وما قد نعتبره اليوم خيالاً مستحيلاً – على المستوى الإنسانى – قد نراه متجدداً فى ثوب الحياة الواقعية غداً [٤٥] . وقد أثرت هذه التغيرات المتصارعة فى جميع الثقافات الإنسانية والمجتمعات المعاصرة ، كما فرضت على الإنسان الاستعداد لمواجهة عالماً جديداً كل بضع سنوات يختلف فى مفاهيمك وأدواته ، وتقنياته وأخلاقياته عن عالم الأمس القريب ، ومن هنا فإن هذه التغيرات تتطلب من الفرد والمجتمع سرعة التأقلم والتكلف معها بنوع من المعرفة والتفكير المبدع الخلاق دون إهدار لقيم وثوابت الثقافة الخاصة بهما ، وهذا يتطلب نظام تربوى مبدع خلاق قادر على تسليم الأفراد بنوع من التفكير الناقد والمعرفة الواعية بطبيعة العصر ومتغيراته.

جدول رقم (٤)

يبين استجابات عينة الدراسة حول الأثارالمترتبة على المتغيرات الاجتماعية في الريف المصري

م	العبـــارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	درجة التحقق	الترتيب
		نعم	لحد ما	لا			
١	**تزايد معدلات البطالة بين أفراد المجتمع الريفي .**	٤٠٠	–	–	١٢٠٠	٣	١
٢	**تغيير عادات وتقاليد المجتمع الريفي.**	٣٨٠	٢٠	–	١١٨٠	٢.٩٥	٢
٣	**زيادة الصراع بين أفراد المجتمع الريفي .**	٣٦٠	٢٠	٢٠	١١٣٠	٢.٨	٤
٤	**ضعف التماسك والتعاون بين أفراد المجتمع الريفي .**	٣٦٠	٢٠	٢٠	١١٤٠	٢.٨	٤
٥	**اختفاء نمط الأسرة الممتدة .**	٣٢٠	٦٠	٢٠	١١٠٠	٢.٧٥	٥
٦	**اختفاء نمط الأسرة المنتجة فى الريف**	٣٢٠	٦٠	٢٠	١١٠٠	٢.٧٥	٥
٧	**ضعف المشاركة في المناسبات الاجتماعية لديهم .**	٣٨٠	١٠	١٠	١١٧٠	٢.٩٢	٣
المجموع		٢٦٨٠	٢٠٠	٩٠	٨٢٨٠	٢٠.٤٠	
القوة النسبية للبعد = ٩٨.٥٧%		**مستوى التمثيل الوزني للبعد مرتفع**					

يشير الجدول رقم (٤) الذي يبين استجابات عينة الدراسة حول الأثار المترتبة على المتغيرات الاجتماعية في الريف المصري، وفي ضوء حساب الوزن النسبي والمتوسط الوزني وترتيب العبارات الدالة على هذا البعد ، وجد أن المتوسط المرجح العام (٢.٧٦) ، بينما كانت القوة النسبية للبعد (٩٨.٥٧%) وهي نسبة مرتفعة، وهذا يؤكد على أن هناك بعض الأثار للمتغيرات الاجتماعية كأحد المتغيرات العالمية المعاصرة على الريف المصري.

وقد اتضح من نتائج الدراسة أن أكثر جوانب هذا البعد إيجابية هي: العبارة رقم (١) الخاصة بـ(تزايد معدلات البطالة بين أفراد المجتمع الريفي) وقد حصلت على أعلى درجة تحقق هي (٣) جاءت في المرتبة الأولى ، حيث أكدت نسبة (١٠٠%)

على أن أهم أثار المتغيرات الاجتماعية هي زيادة نسبة البطالة بين أفراد المجتمع الريفي.

وجاءت العبارة رقم (٢) الخاصة بـ(تغيير عادات وتقاليد المجتمع الريفي) والتي حصلت على درجة تحقق هي (٢.٩٥) في المرتبة الثانية ، حيث أكدت نسبة (٩٥%) من عينة الدراسة أن هناك أثار سلبية للمتغيرات الاجتماعية وهي تغيير العادات والتقاليد المختلفة لدى أفراد المجتمع الريفي ، ومنها عادات الزواج والعلاقات الاجتماعية وغيرها.

ثم تلي بعد هذه العبارة رقم (٧) والخاصة بـ(ضعف المشاركة في المناسبات الاجتماعية لديهم) والتي حصلت على درجة تحقق (٢.٩٢) والتي جاءت في المرتبة الثالثة ، حيث أكدت نسبة (٩٠%) من عينة الدراسة أن من الأثار السلبية للمتغيرات الاجتماعية العالمية ضعف مشاركة الريفيين في المناسبات الاجتماعية لديهم كما كان في السابق والتي كانت تميز المجتمع الريفي.

ثم تلي ذلك العبارتين رقم (٤،٣) الخاصة بـ(زيادة الصراع بين أفراد المجتمع الريفي، وضعف التماسك والتعاون بين الريفين) والتي حصلت على درجة تحقق (٢.٨) وجاءتا في المرتبة الرابعة، حيث أكدت نسبة (٩٠%) من عينة الدراسة على أنه لم يعد لدى أبناء المجتمع الريفي التماسك والارتباط والتعاون فيما بينهم في الأزمات والمشكلات والتي كانت تميزه فيما سبق ، وأيضاً انتشرت الصراعات بين أبناء هذا المجتمع على الممتلكات وغيرها.

ثم تلي ذلك العبارتين رقم (٦،٥) الخاصة بـ(اختفاء نمط الأسرة الممتدة ، واختفاء نمط الأسرة المنتجة في الريف) والتي حصلتا على درجة تحقق هي (٢.٧٥) وجاءتا في المرتبة الخامسة ، حيث أكدت نسبة (٨٠%) من عينة الدراسة أن من المتغيرات الاجتماعية التي انعكست أثارها السلبية على المجتمع الريفي اختفاء نمط

الأسرة الممتدة التي كانت تميزه سابقاً وبالتالي اختفى نمط الأسرة المنتجة التي كانت تستثمر طاقات أبناءها في الزراعة وغيرها من المنتجات الزراعة والصناعات اليدوية .

خامساً : المتغيرات الاقتصادية العالمية :

شهد الربع الأخير من القرن العشرين حدوث تغيرات اقتصادية وعالمية سريعة كان لها أثرها على معظم اقتصاديات الدول فأصبح الاقتصاد العالمى أكثر ارتباطاً بالسوق نتيجة إزالة الحواجز الجمركية فى أغلب الدول وأصبحت النظم الاقتصادية المختلفة متقاربة ، ومتداخلة وتؤثر فى بعضها البعض ، ولم تعد هناك حدود وفواصل فيما بينها ، وأصبح النظام الاقتصادى العالمى اليوم نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على كل الاقتصاديات المحلية [٤٦] وفى الوقت ذاته ظهرت شركات صناعية وتجارية متعددة الجنسيات وساعدت ثورة الاتصالات والعولمة على تقليص المسافات والحدود بين الدول وتطوير سوق عالمية لرأس المال الذى بدأ ينتقل من بلد لآخر حسب فرص النجاح ، وأصبحت التجارة حرة بعد اتفاقية الجات ، وتزايد اعتماد الدول على بعضها البعض من خلال التبادل التجارى، وأصبحت الحكومات الوطنية تحت رحمة السوق العالمى، ولم يعد بالإمكان فرض حماية على المنتجات الوطنية ودخلت الدول فى منافسة عالمية تخضع لقانون العرض والطلب وأصبح البقاء للأصلح والأجود والأقل تكلفة ، وأصبحت الغلبة للدول القادرة على تصنيع أفضل المنتجات وإعداد قوة العمل الأفضل تعليماً ومهارة [٤٧] .

جدول رقم (٥)

يبين استجابات عينة الدراسة حول الأثار المترتبة على المتغيرات الاقتصادية في الريف المصري

م	العبـــارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	درجة التحقق	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
١	ارتفاع نسبة أسعار السلع الغذائية .	٤٠٠	–	–	١٢٠٠	٣	١
٢	زيادة نسبة الاستهلاك في المجتمع الريفي .	٣٢٠	٦٠	٢٠	١١٠٠	٢.٧٥	٦
٣	زيادة أسعار الأسمدة والمبيدات الزراعية .	٣٨٠	٢٠	–	١١٨٠	٢.٩٥	٣
٤	تناقص الدخل اليومي لدى أفراد المجتمع الريفي .	٣٦٠	٣٠	١٠	١١٥٠	٢.٨٧	٤
٥	انخفاض مستوى المعيشة في المجتمع الريفي .	٣٩٠	١٠	–	١١٩٠	٢.٩٧	٢
٦	زيادة نسبة الفقراء في الريف المصري	٤٠٠	–	–	١٢٠٠	٣	١
٧	الاتجاه إلى الأعمال المهنية غير مهنة الزراعة .	٣٢٠	٧٠	١٠	١١١٠	٢.٧٧	٥
المجموع		٣٢٠	١٩٠	٤٠	٧٨٠٠	٢٠.٣١	
القوة النسبية للبعد = ٩٢.٩%		مستوى التمثيل الوزني للبعد مرتفع					

يشير الجدول رقم (٥) الذي يبين استجابات عينة الدراسة حول الأثار المترتبة على المتغيرات الاقتصادية في الريف المصري ، وفي ضوء حساب الوزن النسبي والمتوسط الوزني وترتيب العبارات الدالة على هذا البعد ، وجد أن المتوسط المرجح العام (٢.٩٠) ، بينما كانت القوة النسبية للبعد (٩٢.٩%) وهي نسبة مرتفعة، وهذا

يؤكد على أن هناك بعض الأثار السلبية للمتغيرات الاقتصادية كأحد المتغيرات العالمية المعاصرة على الريف المصري.

وقد اتضح من نتائج الدراسة أن أكثر جوانب هذا البعد إيجابية هي: العبارتين رقم (١ ، ٦) الخاصة بـ(ارتفاع نسبة أسعار السلع الغذائية ، زيادة نسبة الفقراء في الريف المصرى) قد حصلتا على أعلى درجة تحقق هي (٣) وجاءت في المرتبة الأولى ، حيث أكدت نسبة (١٠٠%) من عينة الدراسة أن من أهم الأثار الاقتصادية الارتفاع المستمر والملحوظ في أسعار السلع الغذائية بما يؤثر سلبياً على إشباع احتياجات الفرد الريفي ، وهذا بالطبع يزيد من عدد ونسبة الفقراء بالمجتمع الريفي.

ثم جاءت بعد ذلك العبارة رقم (٥) الخاصة بـ(انخفاض مستوى المعيشة في المجتمع الريفي) حيث حصلت على درجة تحقق (٢.٩٧) في المرتبة الثانية ، حيث أكدت نسبة (٩٧%) من عينة الدراسة أن من المتغيرات الاجتماعية التي تظهر على أفراد المجتمع الريفي انخفاض مستوى معيشتهم وذلك يرجع لانخفاض المستوى المادي وارتفاع الأسعار ، ثم جاءت بعد ذلك العبارة (٣) الخاصة بـ(زيادة أسعار الأسمدة والمبيدات الزراعية) حيث حصلت على درجة تحقق (٢.٩٥) وجاءت في المرتبة الثالثة ، حيث أكدت نسبة (٩٥%) من عينة الدراسة أن من الأثار المترتبة على المتغيرات الاقتصادية على أفراد المجتمع الريفي زيادة أسعار الأسمدة الزراعية مما يزيد من التكاليف والأعباء الزراعية لديهم.

في حين جاءت العبارة رقم (٤) الخاصة بـ(تناقص الدخل اليومي لدى أفراد المجتمع الريفي) والتي حصلت على درجة تحقق (٢.٨٧) في المرتبة الرابعة ، حيث أكدت نسبة (٩٠%) من عينة الدراسة على أن المتغيرات الاقتصادية لها أثار سلبية على الدخل اليومي لأفراد المجتمع الريفي ،حيث نجد أن هناك تناقص واضح في هذه الدخول.

في حين جاءت العبارة رقم (٧) والخاصة بـ(الاتجاه إلى الأعمال المهنية غير مهنة الزراعية) التي حصلت على درجة تحقق وهي (٢.٧٧) في المرتبة الخامسة ، حيث أشارت نسبة (٨٠%) من عينة الدراسة على أن المجتمع الريفي أفقد أهم سماته وهي العمل بالمجال الزراعي ، حيث أن المتغيرات الاقتصادية أثرت على أفراد المجتمع الريفي وغيرت اتجاهاتهم من العمل الزراعي إلى العمل المهني بالعديد من المهن المختلفة حتى يتم زيادة دخولهم لمواجهة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة مما أثر سلبياً على الإنتاج الزراعي وقلة الأيدي العاملة ، في حين جاءت العبارة رقم (٢) الخاصة بـ(زيادة نسبة الاستهلاك في المجتمع الريفي) والتي حصلت على أقل درجة تحقق (٢.٧٥) في المرتبة السادسة ، حيث أكدت نسبة (٨٠%) من عينة الدراسة على أن المتغيرات الاقتصادية لها أثار سلبية على زيادة نسبة الاستهلاك لدى أبناء المجتمع الريفي.

سادساً : العولمـــــة :

تشير كلمة العولمة كمفهوم إلى ضغط العالم وتصغيره من ناحية ، وتركيز الوعى به ككل من ناحية أخرى أو على حد قول " ماكلوهان ، مارشال *M. Mcluham* " جعل العالم قرية كونية ، إلا أن كلمة عولمة قد تطورت مؤخراً تطوراً كثيراً ، وأزداد استخدمها زيادة هائلة ، فنجد أن العولمة قد تجاوزت المعنى الحقيقى واتخذت أشكالاً مغايرة عن حقيقتها حيث إذ نظرنا على سبيل المثال إلى العولمة التى تدعو لها الولايات المتحدة الأمريكية فى آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز ، سنجد أن الأخذ بها فى تلك البلاد له أثار سيئة وأضرار كبيرة ، وان هذه السلبيات لا تقع فى مجال واحد بل تتناهى فى جميع المجالات خاصة السياسية والاقتصادية والثقافية ، والعولمة فى الشرق الأوسط تعنى الهيمنة الأمريكية أو (الأمركة) وقناعها هو تحقيق الشرعية وتحسين الاقتصاد [٤٨] .

وينظر " ريتشارد هيجوت " للعولمة على أنها حقبة زمنية مؤقتة تصف سياقاً تاريخياً تقع فى إطاره جملة الأحداث ، ويصفها بأنها ثورة تقنية اجتماعية تحمل فى طياتها مجموعة جديدة من الأنشطة التى تقود إلى تحول حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم العلاقات الاقتصادية لما بعد المرحلة الصناعية وفى ظل هذا النشاط فإن العلاقات الاقتصادية العالمية سوف تستقر فى نهاية المطاف على قيام سوق عالمية واحدة تعتمد على آلية عملها على الترابط التقنى المتلازم عبر الحدود الوطنية وسيادة الاقتصاد عبر الشبكات وتقودها النخبة التكنوصناعية فى العالم [٤٩] . وهناك من يراها ظاهرة طبيعية جاءت نتاج المتغيرات والثورة التكنولوجية التى شدها العالم خلال السنوات العشر الماضية .

جدول رقم (٦)

يبين استجابات عينة الدراسة حول الأثار المترتبة على العولمة في الريف المصري

م	العبـــارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	درجة التحقق	الترتيب
		نعم	لحد ما	لا			
١	ضعف الولاء والانتماء لدى أفراد الريف المصري .	٤٠٠	–	–	١٢٠٠	٣	١
٢	ارتفاع معدلات الجريمة بين أفراد الريف المصري .	٣٨٠	٢٠	–	١١٨٠	٢.٩٥	٢
٣	اختفاء الطابع الريفي في القرية المصرية	٣٧٠	٣٠	–	١١٧٠	٢.٩٢	٣
٤	اختلال التوازن في البناء الاجتماعي للريف.	٣٢٠	٦٠	٢٠	١١٠٠	٢.٧٥	٥
٥	زعزعة الاستقرار الاجتماعي وتزايد الصراعات .	٣٣٠	٤٠	٣٠	١١٠٠	٢.٧٥	٥
٦	عودة الإقطاع في الريف المصري .	٣٦٠	٤٠	–	١١٦٠	٢.٩	٤
٧	انتشار ظاهرة الهجرة الخارجية بين أفراد الريف .	٢٨٠	٨٠	٤٠	١٠٤٠	٢.٦	٧
٨	انخفاض نسبة الصادرات الزراعية .	٣٠٠	٦٠	٤٠	١٠٦٠	٢.٦٥	٦
المجموع		٣٠٦٠	٢٣٠	١٣٠	٩٤٦٠	٢٤	
القوة النسبية للبعد = ٩٨.٥٤%		مستوى التمثيل الوزني للبعد مرتفع					

يشير الجدول رقم (٦) الذي يبين استجابات عينة الدراسة حول الأثار المترتبة على العولمة على الريف المصري ، وفي ضوء حساب الوزن النسبي والمتوسط الوزني وترتيب العبارات الدالة على هذا البعد ، وجد أن المتوسط المرجح العام (٣) ،

بينما كانت القوة النسبية للبعد (٩٨.٥٤%) وهي نسبة مرتفعة ، وهذا يؤكد على أن هناك بعض الأثار السلبية للعولمة كأحد المتغيرات العالمية المعاصرة على الريف المصري.

وقد اتضح من نتائج الدراسة أن أكثر جوانب هذا البعد إيجابية هي: أن العبارة رقم (١) الخاصة بـ(ضعف الولاء والانتماء لدى أفراد الريف المصرى) قد حصلت على أعلى درجة تحقق (٣) وهو ارتباط قوي جداً وجاءت في المرتبة الأولى، حيث أكدت نسبة (١٠٠%) من عينة الدراسة على أن العولمة لها أثار واضحة على المجتمع الريفي ومنها ضعف الولاء والانتماء لدى أفراده نتيجة للانفتاح على العالم الخارجي والثقافة الدخيلة على المجتمع الريفي.

في حين جاءت العبارة رقم (٢) الخاصة بـ(ارتفاع معدلات الجريمة لدى أفراد الريف المصري) قد حصلت على درجة تحقق (٢.٩٥) في المرتبة الثانية ، حيث أكدت نسبة (٩٥%) من عينة الدراسة أن الانفتاح على العالم الخارجي وتبادل الثقافات بين دول العالم وانخفاض مستوى المعيشة ودخول الأفراد كل هذا أدى إلى انتشار وزيادة معدل الجريمة في المجتمع الريفي.

ثم جاءت بعد ذلك العبارة رقم (٣) الخاصة بـ(اختفاء الطابع الريفي فى القرية المصرية) قد حصلت على درجة تحقق هي (٢.٩٢) وجاءتا في المرتبة الثالثة، حيث أكدت نسبة (٨٠%) من عينة الدراسة على أن من الأثار الواضحة للعولمة على المجتمع الريفي اختفاء الطابع الريفي المميز للقرية المصرية من حيث المباني والملابس والمرأة الريفية.

في حين جاءت العبارة رقم (٦) الخاصة بـ(عودة الإقطاع في الريف المصري) قد حصلت على درجة تحقق (٢.٩) في المرتبة الرابعة ، حيث أكدت نسبة (٩٠%) من عينة الدراسة أن ظاهرة الإقطاع ظهرت في الريفي المصري ، حيث نجد

أن هناك أفراد ليس لديهم ملكية زراعية في حين هناك آخرين لديهم ملكية زراعية كبيرة.

ثم جاءت بعد ذلك العبارتين رقمي (٤،٥) الخاصة بـ(اختلال التوازن في البناء الاجتماعي للريف ، وزعزعة الاستقرار الاجتماعي وتزايد الصراعات للمجتمع المصري) وقد حصلتا على درجة تحقق (٢.٧٥) وجاءتا في المرتبة الخامسة ، حيث أكدت نسبة (٨٠%) من عينة الدراسة على العولمة أثرت بشكل كبير على البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي وأيضاً كان لها تأثير على الاستقرار الاجتماعي لدى أفراد المجتمع الريفي.

في حين جاءت العبارة رقم (٨) والخاصة ب (انخفاض نسبة الصادرات الزراعية) وقد حصلت على درجة تحقق قليلة وهي (٢.٦٥) في المرتبة السادسة ، حيث أكد (٧٥%) من عينة الدراسة على أنه نتيجة للآثار السلبية للعولمة وضعف الاهتمام لدى أفراد المجتمع الريفي بالزراعة وانشغالهم بمهن أخرى فقد فقدت الصادرات الزراعية الكثير من جودتها مما أدى إلى قلة الطلب عليها وهذا بالتالي أثر على نسبة الصادرات الزراعية إلى الخارج.

وأخيرا جاءت العبارة رقم(٧) والخاصة بـ(انتشار ظاهرة الهجرة الخارجية بين أفراد الريف) وقد حصلت على أقل درجة تحقق وهى(٢.٦) في المرتبة السابعة والأخيرة ،حيث أكدت نسبة(٧٠%) من عينة الدراسة وهذا يدل علي أن المجتمع الريفي أصبح طارد للسكان وهو ما ينذر بالخطر حيث أن المجتمع المصري مجتمع زراعي ريفي من الطراز الأول ، وهذا يدعو إلي إعادة بناء المجتمع الريفي من جديد وإعادة تأهيله حتى يستطيع المجتمع المصري من تحقيق النمو في الصادرات الزراعية وتحقيق نمو في مستوى المعيشة ويصبح جاذبا للسكان لا طارد لها.

وهذا يتفق مع الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة والتي أكدت على أن للعولمة أثار عديدة على المجتمع والدول النامية سواء كانت مرتبطة بالانتماء والولاء

للأفراد واختفاء الهوية الثقافية لبعض المجتمعات وبخاصة الريفية منها ، وانتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية للدول الخارجية.

سابعاً : الثورة المعلوماتية والتكنولوجية :

شهدت السنوات القلية الماضية اكتشافات علمية وتكنولوجية هائلة فى كافة مجالات الحياة ، وتوالت هذه الاكتشافات بسرعة مذهلة لم يسبق للإنسان أن تعرض لها من قبل ، " فالاكتشافات التى توصلت إليها البشرية خلال النصف الثانى من القرن العشرين يصل عددها على مئات الأضعاف ما اكتشفته البشرية منذ بداية التاريخ الإنسان " (٥٠) وليست هناك نهاية لهذه الاكتشافات حيث تتم حالياً بمعدل اختراع أو اكتشاف جديد كل دقيقتين من دقائق الساعة الواحدة على مدار السنة بدون توقف .

فالتطور المعرفى والتكنولوجى يحدث بمعدلات متصارعة فى هذا العصر ، حيث تناقصت المدد الزمنية بين الاكتشافات العلمية وتطبيقها عملياً وصناعياً ثم تسويقها تجارياً ، وبدلاً من عقود طويلة أصبحت هذه المدد شهوراً بل أياماً ، وأصبح الإنسان محاطاً بكم هائل من الاكتشافات العلمية والتكنولوجية فى كافة مجالات الحياة (٥١) .

ونتيجة لذلك فقد شهد العالم مع بداية الألفية الثالثة الانتقال من عصر الصناعة الذى يعتمد على رأس المال على عصر المعلومات ذى الآفاق اللانهائية الذى يعتمد على العقل والمعرفة والتكنولوجية المتقدمة ، وقد أدت هذه المعلومات إلى حدوث تحولات كبرى فى حياة المجتمعات والشعوب .

فقد أدت ثورة المعلومات والتكنولوجيا إلى توفير المعرفة وجعلها متاحة للتقدم العلمى التكنولوجى ، وبخاصة فى الدول المتقدمة مما جعلها ترتقى إلى مستوى اجتماعى واقتصادى عال ، وتفوق علمى وتكنولوجى سريع ، وإذا كانت التكنولوجيا

صناعة استثمارية فإن المعلومات تعد أيضاً صناعة استثمارية ووسيلة أساسية للتقدم فى شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية [٥٢] .

وقد أثرت هذه الثورة على هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية ، فظهرت أشكال جديدة من التبادل العلمى والتكنولوجى والصناعى فى إطار المنافسة الدولية ، كما أدت هذه الثورة إلى حدوث تغيرات فى أنماط الاستثمار الدولى ، وذلك بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السوق الأمريكية كما تحولت اليابان إلى مصدر كبير للاستثمار المباشر الموجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا ويعزى هذا على معاملة العلم والتكنولوجيا كأسلحة فى المنافسة الدولية [٥٣] .

جدول رقم (٧)

يبين استجابات عينة الدراسة حول الأثار المترتبة على الثورة المعلوماتية والتكنولوجية في الريف

م	العبـــارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	درجة التحقق	الترتيب
		نعم	لحد ما	لا			
١	الاعتماد على الميكنة الزراعية .	٣٨٠	٢٠	–	١١٨٠	٢.٩٥	١
٢	نقص الأيدي العاملة الماهرة .	٣٦٠	٢٠	٢٠	١١٤٠	٢.٨٥	٤
٣	الاهتمام بزيادة الإنتاج دون الاهتمام بجودته .	٣٧٠	٢٠	١٠	١١٦٠	٢.٩	٢
٤	زيادة استخدام المبيدات والهرمونات الزراعية .	٣٧٠	٢٠	١٠	١١٦٠	٢.٩	٢
٥	الاتجاه إلى زراعة المحاصيل المهجنة	٣٧٠	٢٠	١٠	١١٦٠	٢.٩	٢
٦	الاتجاه إلى زراعة المحاصيل غير الإستراتيجية .	٣٦٠	٢٥	١٥	١١٤٥	٢.٨٦	٣
٧	الاتجاه إلى الكسب السريع دون مراعاة القيم الإنسانية .	٣٢٠	٦٠	٢٠	١١٠٠	٢.٧	٥
المجموع		٢٥٤٠	١٩٥	٨٥	٨٠٢٠	١٩.٦٣	
القوة النسبية للبعد = ٩٥.٤٧%		مستوى التمثيل الوزني للبعد مرتفع					

يشير الجدول رقم (٧) الذي يبين استجابات عينة الدراسة حول الأثار المترتبة على الثورة التكنولوجية والمعلوماتية في الريف المصري ، وفي ضوء حساب الوزن النسبي والمتوسط الوزني وترتيب العبارات الدالة على هذا البعد ، وجد أن المتوسط المرجح العام (٢.٨٠) ، بينما كانت القوة النسبية للبعد (٩٥.٤٧%) وهي نسبة

مرتفعة جداً ، وهذا يؤكد على أن هناك بعض الأثار السلبية للمتغيرات التكنولوجية والثورة المعلوماتية كأحد المتغيرات العالمية المعاصرة على الريف المصري.

وقد اتضح من نتائج الدراسة أن أكثر جوانب هذا البعد إيجابية هي: العبارة رقم (١) الخاصة بـ(الاعتماد على الميكنة الزراعية) وقد حصلت على أعلى درجة تحقق وهي (٢.٩٥) وجاءت في المرتبة الأولى ، حيث أكدت نسبة (٩٥%) من عينة الدراسة أن هناك بعض الأثار المترتبة على الثورة التكنولوجية على المجتمع الريفي متمثلة في استخدام الآلات الحديثة في الزراعة والميكنة الزراعية وإهمال الأيدي العاملة.

في حين جاءت العبارات رقم (٥,٤,٣) الخاصة بـ(الاهتمام بزيادة الإنتاج دون الاهتمام بجودته، زيادة استخدام المبيدات الزراعية والهرمونات الزراعية، الاتجاه إلى زراعة المحاصيل المهجنة) والتي حصلت على درجة تحقق (٢.٩) في المرتبة الثانية، حيث أكدت نسبة (٩٢%) من عينة الدراسة أن التكنولوجيا الزراعية والتقدم العلمي في مجال الزراعة كانت لها أثار بالغة على الزراعة في المجتمع الريفي حيث كان هناك تقدم مذهل في مجال المخصبات الزراعية والهرمونات الزراعية والتهجين الذي أعتمد على المزارعين في زراعة المحاصيل الزراعية حتى يستفيد من زيادة الإنتاج دون الاهتمام بجودة هذا المنتجات الزراعية.

في حين جاءت بعد ذلك العبارة رقم(٦) الخاصة بـ(الاتجاه إلى زراعة محاصيل غير إستراتيجية) التي حصلت على درجة تحقق (٢.٨٦) في المرتبة الثالثة، حيث أكدت نسبة (٩٠%) من عينة الدراسة على أن من أثار الثورة التكنولوجية استغناء المزارعين عن المحاصيل الزراعية والاهتمام بزراعة المحاصيل غير التقليدية التي تدير الربح المادي مما كان له بالغ الأثر على الإنتاج الزراعي القومي للمحاصيل الإستراتيجية.

ثم جاءت بعد ذلك العبارة رقم (٢) الخاصة بـ(نقص الأيدي العاملة الماهرة) بدرجة تحقق هي (٢.٨٥) في المرتبة الرابعة ، حيث أكدت نسبة (٩٥%) من عينة الدراسة أن من الأثار التكنولوجية والمعلوماتية على المجتمع الريفي هروب الأيدي العاملة الماهرة إلى سوق العمل الخارجي وقلتها بالمجتمع الريفي والعمل الزراعي مما كان له الأثر الكبير على المجتمع الريفي.

وأخيراً جاءت العبارة رقم (٧) والخاصة بـ(الاتجاه إلى الكسب السريع دون مراعاة القيم الإنسانية) بدرجة تحقق (٢.٧) في المرتبة الخامسة والأخيرة ، حيث أكدت نسبة (٨٠%) من عينة الدراسة على أن من هناك أثار أخرى للثورة التكنولوجية والمعلوماتية وهي السعي الدائم للحصول على الكسب السريع والمريح دون مراعاة للقيم الإنسانية التي تحكم السلوك البشري.

تمثل العولمة فى الوقت الراهن الأداة الرئيسية لتغيير المجتمعات النامية لما تحمله من قيم واتجاهات وعادات تساعد بل تجبر أحياناً المجتمعات النامية لهذه الاتجاهات والعادات مما يترتب عليها مجموعة من الإنعكاسات السلبية مثل ارتفاع أسعار الأراضى الزراعية وتأكل الرقعة الزراعية فى الريف وزيادة نسبة الفقراء فى الريف وزيادة ظاهرة التسول والعشوائيات مما يؤدى إلى ضعف البنية التحتية للقرية المصرية .

جدول رقم (٨)

يبين استجابات عينة الدراسة لانعكاسات العولمة ومتغيراتها على زياد نسبة الفقر في الريف المصري

م	العبـــارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	درجة التحقق	الترتيب
		نعم	لحد ما	لا			
١	ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية .	٢٨٠	٨٠	٤٠	١٠٤٠	٢.٦	٧
٢	تآكل الرقعة الزراعية في الريف المصري .	٣٠٠	٦٠	٤٠	١٠٦٠	٢.٦٥	٦
٣	تفتيت الملكية الزراعية لدى أفراد الريف .	٣٢٠	٦٠	٢٠	١١٠٠	٢.٧٥	٥
٤	زيادة نسبة الفقراء في الريف المصري .	٤٠٠	–	–	١٢٠٠	٣	١
٥	انتشار ظاهرة التسول والسرقة بين أفراد الريف .	٤٠٠	–	–	١٢٠٠	٣	١
٦	ضعف التكافل الاجتماعي بين أفراد الريف .	٣٨٠	٢٠	–	١١٨٠	٢.٩٥	٣
٧	انتشار العشوائيات في الريف .	٣٦٠	٣٠	١٠	١١٥٠	٢.٨٨	٤
٨	ضعف البنية الأساسية للقرية المصرية .	٣٨٠	١٠	–	١١٩٠	٢.٩٧	٢
المجموع		٢٣٨٠	٢٦٠	١١٠	٧٤٠٠	٢٢.٧٧	
القوة النسبية للبعد = ٨٨.١٢%		مستوى التمثيل الوزني للبعد مرتفع					

يشير الجدول رقم (٨) الذي يبين استجابات عينة الدراسة حول انعكاسات المتغيرات العالمية على زيادة نسبة الفقر في الريف المصري، وفي ضوء حساب الوزن النسبي والمتوسط الوزني وترتيب العبارات الدالة على هذا البعد ، وجد أن المتوسط المرجح العام (٢.٨٤) ، بينما كانت القوة النسبية للبعد (٨٨.١٢%) وهي

نسبة مرتفعة ، وهذا يؤكد على أن هناك انعكاسات واضحة للمتغيرات العالمية المعاصرة على زيادة نسبة الفقر في الريف المصري.

وقد اتضح من نتائج الدراسة أن أكثر جوانب هذا البعد إيجابية هي: العبارتين رقم (٤ ، ٥) والخاصة بـ(زيادة نسبة الفقراء فى الريف المصرى ، انتشار ظاهرة التسول والسرقة بين أفراد الريف) قد حصلتا على أعلى درجة تحقق وهي (٣) ارتباط قوي جدا وجاءت في المرتبة الأولى ، حيث أكدت نسبة (١٠٠%) من عينة الدراسة أن انتشار وزيادة نسب الفقر وظاهرة التسول والسرقة في الريف المصري من أثار وانعكاسات المتغيرات العالمية المعاصرة.

في حين جاءت العبارة رقم (٨) الخاصة بـ(ضعف البنية الأساسية للقرية المصرية) بدرجة تحقق (٢.٩٧) في المرتبة الثانية ، حيث أكدت نسبة (٩٥%) من عينة الدراسة على أن من أثار المتغيرات العالمية تأثر البنية الأساسية للقرية المصرية.

وتلي هذه العبارة رقم (٦) الخاصة بـ(ضعف التكامل الاجتماعي بين أفراد الريف) وقد تحققت بدرجة (٢.٩٥) وجاءت في المرتبة الثالثة ، حيث أكدت نسبة (٩٥%) من عينة الدراسة على أن هناك بعض الأثار السلبية للمتغيرات العالمية على المجتمع الريفي ومنها ضعف التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الريفي ، وعدم مساعدتهم بعضهم البعض في الظروف الصعبة.

وجاءت العبارة رقم (٧) والخاصة بـ(انتشار العشوائيات في الريف) بدرجة تحقق (٢.٨٨) في المرتبة الرابعة ، حيث أكدت نسبة (٩٠%) من عينة الدراسة أن بعض الأثار الناتجة عن المتغيرات العالمية تتمثل في انتشار العشوائيات في المجتمع الريفي.

ثم جاءت بعد ذلك العبارة رقم (٣) والخاصة بـ(تفتيت الملكية الزراعية لدى أفراد الريف) التي تحققت بدرجة (٢.٧٥) في المرتبة الخامسة ، حيث أكدت نسبة (٨٠%) من عينة الدراسة على أن من أثار المتغيرات العالمية تفتيت الملكية الزراعية بين أبناء المجتمع الريفي وذلك يرجع لقلة الرقعة الزراعية لأفراد هذا المجتمع والزيادة السكانية.

في حين جاءت العبارة رقم (٢) والخاصة بـ(تآكل الرقعة الزراعية فى الريف المصرى) التي تحققت بدرجة (٢.٦٥) في المرتبة السادسة ، حيث أكدت نسبة (٧٥%) من عينة الدراسة على أن من ضمن الأثار المترتبة على المتغيرات العالمية المعاصرة والتقدم التكنولوجي والزيادة السكانية تناقص الرقعة الزراعية نتيجة لبناء المساكن والمصانع عليها.

في حين جاءت العبارة رقم (١) والخاصة بـ (ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية) حيث حصلت على أقل درجة تحقق وهي (٢.٦) في المرتبة السابعة ، حيث أكدت (٧٠%) من عينة الدراسة على أن الأثار السلبية للمتغيرات العالمية المعاصرة من نمو سكاني وتقدم تكنولوجي وغيره وتفتيت الأرض الزراعة وقلتها أدى كل هذا إلى زيادة الطلب على شراء الأراضي الزراعية مما أدى إلى زيادة أسعارها بشكل مبالغ فيه.

وهذه النتائج تتفق مع الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة التي أكدت على أن للمتغيرات العالمية انعكاسات سلبية على المجتمع الريفي كما أكد الجدول السابق .

تتخذ مصر مجموعة من الإجراءات والقوانين التى تتضمن عدد من البرامج المتعلقة بمواجهة الفقر والتى تم تصنيفها إلى ثلاث برامج هى :

- برامج المساعدات الاجتماعية المبينة على المفهوم الاجتماعى .

- برامج النهوض بمناطق الظل المبينة على المفهوم الجغرافى .
- برامج الإندماج الاقتصادى المبينة على المفهوم الجغرافى .

وذلك لمحاربة الفقر من خلال المحاور التالية :

- محاربة الفقر من خلال برامج الأسر المنتجة .
- رفع وتحسين مستوى المعيشة لدى المواطنين .
- تحقيق التكامل الاجتماعى ورعاية الفئات المستهدفة .
- اتخاذ التدابير لمعالجة التشوهات الاجتماعية .
- تحريك قطاع المرأة وتنمية مقدراتها .

جدول رقم (٩)

يبين استجابات عينة الدراسة حول سياسات مواجهة الفقر في الريف المصري

م	العبـــارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	درجة التحقق	الترتيب
		نعم	لحد ما	لا			
١	وضع تأمين شامل للمزارعين من أفراد الريف .	٤٠٠	–	–	١٢٠٠	٣	١
٢	دعم الأسمدة الزراعية لأفراد الريف	٣٨٠	٢٠	–	١١٨٠	٢.٩٥	٢
٣	تقديم المنح والمساعدات بدون فوائد للريفيين .	٤٠٠	–	–	١٢٠٠	٣	١
٤	التوسع في إنشاء المشروعات التحويلية في الريف .	٣٠٠	٦٠	٤٠	١٠٦٠	٢.٦٥	٥
٥	تشجيع الأسر المنتجة في الريف .	٣٤٠	٢٠	٤٠	١١٠٠	٢.٧٥	٣
٦	جدولة ديون صغار المزارعين لدى البنك الزراعي .	٤٠٠	–	–	١٢٠٠	٣	١
٧	خفض أسعار المبيدات والتقاوي والمخصبات الزراعية .	٣٨٠	٢٠	–	١١٨٠	٢.٩٥	٢
٨	حماية أسعار الصادرات الزراعية.	٣١٠	٦٠	٣٠	١٠٨٠	٢.٧	٤
المجموع		٢٧٤٠	١٨٠	١١٠	٨٤١٠	٢٢.٤٧	
القوة النسبية للبعد = ٨٧.٦٠%		مستوى التمثيل الوزني للبعد مرتفع					

يشير الجدول رقم (٩) الذي يبين استجابات عينة الدراسة سياسات مواجهة الفقر في الريف المصري، وفي ضوء حساب الوزن النسبي والمتوسط الوزني وترتيب العبارات الدالة على هذا البعد ، وجد أن المتوسط المرجح العام (٢.٨٠) ، بينما كانت القوة النسبية للبعد (٨٧.٦٠%) وهي نسبة مرتفعة ، وهذا يؤكد على أن هناك بعض السياسات التي يمكن انتهاجها للحد من انتشار الفقر في الريف المصري في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة.

وقد اتضح من نتائج الدراسة أن أكثر جوانب هذا البعد إيجابية هي: العبارات رقم (١ ، ٣ ، ٦) والخاصة بـ(وضع تأمين شامل للمزارعين من أفراد الريف ، تقديم المنح والمساعدات بدون فوائد للريفيين، جدولة ديون صغار المزارعين لدى البنك الزراعى) قد حصلتا على أعلى درجة تحقق وهي (٣) ارتباط قوي جدا وجاءت في المرتبة الأولى ، حيث أكدت نسبة (١٠٠%) من عينة الدراسة على أن من السياسات التي يمكن أن تواجه الفقر في المجتمع الريفي هي وضع برامج تأمين للمزارعين ضد أخطار تقلب السوق الزراعي ، وأسعار المحاصيل الزراعية ، وأيضاً مساعدة صغار المزارعين على جدولة ديونهم لدى البنوك الزراعية وتقليل الفائدة على هذه الديون وتقديم المنح والمساعدات لهم ، والحد من تراكم هذه الديون حتى لا تكون لها أثار سلبية عليهم.

في حين جاءت العبارتين رقم (٢ ، ٧) الخاصة بـ(دعم الأسمدة الزراعية لأفراد الريف ، خفض أسعار المبيدات والتقاوي والمخصبات الزراعية) التي حصلتا على درجة تحقق (٢.٩٥) في المرتبة الثانية ، حيث أكدت نسبة (٩٥%) من عينة الدراسة على أن من السياسات التي يمكن بها مواجهة الفقر في الريف المصري خفض ودعم أسعار الأسمدة الزراعية التي تزداد بشكل مستمر وتؤثر على المزارعين ، وأيضاً خفض أسعار المبيدات التقاوي والمخصبات الزراعية التي يعتمد عليها المزارع في الإنتاج الزراعي والعمل على عدم احتكار مثل هذه المنتجات.

وتلي هذه العبارة رقم (٥) الخاصة بـ(تشجيع الأسر المنتجة في الريف) وقد تحققت بدرجة (٢.٧٥) وجاءت في المرتبة الثالثة ، حيث أكدت نسبة (٨٥%) من عينة الدراسة على أن من السياسات التي يجب العمل على انتهاجها وتشجيعها هي نمط الأسر المنتجة في الريف المصري ومساعدتها على تسويق منتجاتها المختلفة ، وهذا يزيد من دخ الأسرة ومساعدتها على مواجهة غلاء المعيشة.

وجاءت العبارة رقم (٨) والخاصة بـ(حماية أسعار الصادرات الزراعية) بدرجة تحقق (٢.٧) في المرتبة الرابعة ، حيث أكدت نسبة (٧٧%) من عينة الدراسة أن بعض السياسات التي يمكن من خلالها مواجهة الفقر في الريف المصري حماية أسعار السلع الزراعية مقارنة بالأسعار العالمية حتى يكون هناك تسويق عالمي للمحاصيل والمنتجات الزراعية وحماية المزارع من تقلبات السوق العالمي.

ثم جاءت بعد ذلك العبارة رقم (٤) والخاصة بـ(التوسع في إنشاء المشروعات التحويلية في الريف) التي تحققت بدرجة (٢.٦٥) في المرتبة الخامسة ، حيث أكدت نسبة (٧٥%) من عينة الدراسة على أنه يجب العمل على إنشاء العديد من المشروعات التحويلية التي يمكن أن تستثمر الأيدي العاملة من أبناء الريف وزيادة دخولهم.

وهذا يتفق مع الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة التي تؤكد على أهمية وضع وتحديد سياسات لمواجهة ومكافحة الفقر في الريف المصري ، وهذا أيضاً يتضح من خلال مشروع مكافحة الفقر الذي تتباه الحكومة المصرية في المرحلة الحالية من خلال تحديد المناطق الأكثر فقراً والعمل على دعمها من خلال سياسات واضحة ومحددة وذلك للتغلب على الفقر.

يتضمن مفهوم العدالة الاجتماعية مفاهيم الأنصاف الاجتماعى والتوزيع العادل للدخول والثروات وإعادة توزيع القوى بما يضمن حياة كريمة لجميع المواطنين والفئات الاجتماعية وبالتالى يحولهم المشاركة المنتجة والفعالة فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مجتمعاتهم ومن ثم إيجاد نوع من التماسك والتعاون بين أفراد المجتمع من خلال التوزيع الجيد للموارد الطبيعية ومراعاة تكافؤ الفرص بين المواطنين وتوفير الحماية الاجتماعية والأمان الشخصى لأبناء الريف وتوفير الخدمات الأساسية لهم وتوفير فرص الحرية الثقافية لأبناء الريف .

جدول رقم (١٠)

يبين استجابات عينة الدراسة حول سياسات تحقيق العدالة الاجتماعية في الريف المصري

م	العبـــارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	درجة التحقق	الترتيب
		نعم	لحد ما	لا			
١	توفير فرص العمل العادلة والملائمة لأفراد الريف .	٣٨٠	٢٠	–	١١٨٠	٢.٩٥	٢
٢	توفير الحماية الاجتماعية والأمان الشخصي لأبناء الريف .	٣٦٠	٣٠	١٠	١١٥٠	٢.٨٨	٤
٣	توفير فرص التعليم لكافة أبناء الريف	٤٠٠	–	–	١٢٠٠	٣	١
٤	توفير فرص المعيشة والحياة الكريمة لأبناء الريف .	٣٨٠	١٠	١٠	١١٧٠	٢.٩٢	٣
٥	توفير فرص الرعاية الاجتماعية والصحية لأبناء الريف .	٤٠٠	–	–	١٢٠٠	٣	١
٦	توفير المسكن اللائق المتوفر فيه الحد الأدنى من المواصفات .	٣٧٠	٣٠	–	١١٧٠	٢.٩٢	٣
٧	توفير فرص الحرية الثقافية لأبناء الريف .	٣٦٠	٣٠	١٠	١١٥٠	٢.٨٨	٤
٨	توفير فرص التقدم العلمي لأبناء الريف	٣٦٠	٣٠	١٠	١١٥٠	٢.٨٨	٤
المجموع		٢٩٠٠	١٥٠	٤٠	٩٢٣٠	٢٣.٤	
القوة النسبية للبعد = ٩٦.١٤%		مستوى التمثيل الوزني للبعد مرتفع					

يشير الجدول رقم (١٠) الذي يبين استجابات عينة الدراسة حول سياسات تحقيق العدالة الاجتماعية في الريف المصري ، وفي ضوء حساب الوزن النسبي والمتوسط الوزني وترتيب العبارات الدالة على هذا البعد ، وجد أن المتوسط المرجح العام (٢.٩٢) ، بينما كانت القوة النسبية للبعد (٩٦.١٤%) وهي نسبة مرتفعة ، وهذا

يؤكد على أن هناك سياسات يمكن من خلالها تحقيق العدالة الاجتماعية للريف المصري .

وقد اتضح من نتائج الدراسة أن أكثر جوانب هذا البعد إيجابية هي: العبارة رقم (٣ ، ٥) والخاصة بـ(توفير فرص التعليم لكافة أبناء الريف ، توفير فرص الرعاية الاجتماعية والصحية لأبناء الريف) قد حصلت على أعلى درجة تحقق وهي (٣) ارتباط قوي جدا وجاءت في المرتبة الأولى ، حيث أكدت نسبة (١٠٠%) من عينة الدراسة أن من سياسات تحقيق العدالة الاجتماعية للريف المصري هي توفير فرص الرعاية الاجتماعية والصحية وفرص التعليم لكافة أبناء الريف ، وعند النظر لهذه السياسات نجد أنها من الحقوق المدنية لأبناء الريف والتي لابد من وضعها محل التنفيذ.

في حين جاءت العبارة رقم (١) الخاصة بـ(توفير فرص العمل العادلة والملائمة لأفراد الريف) بدرجة تحقق (٢.٩٥) في المرتبة الثانية ، حيث أكدت نسبة (٩٥%) من عينة الدراسة على أنه لتحقيق العدالة الاجتماعية لأبناء المجتمع الريفي لابد من توفير فرص العمل الملائمة لطبيعة قدراتهم وإمكانياتهم حتى يتم الحد من هجرتهم إلى خارج المجتمع الريفي.

وتلي هذه العبارتين رقم (٤ ، ٦) الخاصة بـ(توفير فرص المعيشة والحياة الكريمة لأبناء الريف ، توفير المسكن اللائق المتوفر فيه الحد الأدنى من المواصفات) وقد تحققت بدرجة (٢.٩٢) وجاءت في المرتبة الثالثة ، حيث أكدت نسبة (٩٥%) من عينة الدراسة على أن هناك ضروريات لأفراد المجتمع الريفي يمكن من خلالها تحقيق العدالة الاجتماعية متمثلة في توفير فرص الحياة والمعيشة الكريمة من خلال توفير دخل شهري يساعدهم على إشباع احتياجاتهم الأساسية ، وأيضاً توفير المسكن المناسب الذي يحميهم من التشرد والتسول.

وجاءت العبارات رقم (٢ ، ٧ ، ٨) والخاصة بـ(توفير الحماية الاجتماعية والأمان الشخصي لأبناء الريف ، توفير فرص الحرية الثقافية لأبناء الريف ، توفير فرص التقدم العلمي لأبناء الريف) بدرجة تحقق (٢.٨٨) في المرتبة الرابعة ، حيث أكدت نسبة (٩٠%) من عينة الدراسة أنه من الحقوق الواجب توافرها لتحقيق العدالة الاجتماعية لأبناء الريف المصري هي توفير الحماية الاجتماعية والأمن على سلامتهم ضد أية مخاطر داخلية أو خارجية ، وأيضاً إتاحة فرص التثقيف الذاتي لأبناء الريف من خلال الاتصال بالعالم الخارجي عن طريق توفير وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة مثل الانترنت وغيرها ، وهذا بالتالي يؤدي إلى التقدم العلمي لأبناء الريف المصري.

وتتفق نتائج هذا الجدول مع الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة وتوجهات الدولة والاتفاقات الدولية ، وقرارات هيئة الأمم المتحدة التي تنادي دائماً بتحقيق العدالة الاجتماعية لأبناء الوطن الواحد سواء كانوا في الريف أم الحضر ، وهذا يتفق أيضاً مع الأديان السماوية والمبادئ والقيم الإنسانية التي تنادي بالمساواة بين البشر دون التفرقة بينهم.

نتائج الدراسة :

لقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج هي:

١ – هناك مجموعة من المتغيرات العالمية المعاصرة التي تؤدي إلى زيادة نسبة الفقر في الريف المصري ومنها (العولمة – النمو السكاني – المتغيرات الاجتماعية – المتغيرات الثقافية – التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية).

٢ – هناك مجموعة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعولمة والمتمثلة في زيادة نسبة الفقر في المجتمعات النامية ومنها المجتمع المصري.

٣ – تتولى الأجهزة المعنية مجموعة من الاستراتيجيات لمواجهة ظاهرة انتشار الفقر في الريف المصري عن طريق مجموعة من البرامج المتعلقة بمواجهة الفقر، والتي تم تصنيفها إلى ثلاثة برامج هي:

- برامج المساعدات الاجتماعية.
- برامج النهوض بمناطق الظل والعشوائيات.
- برامج الاندماج الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والريفية.

٤ – لقد تضمنت الإستراتيجية القومية الشاملة برامج موسعة لمواجهة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، متمثلة فيما يلي:

- محاربة الفقر من خلال برامج الأسر المنتجة.
- رفع وتحسين مستوى المعيشة لدى المواطنين.
- تحقيق التكافل الاجتماعي ورعاية الفئات المستهدفة بالضمان الاجتماعي.
- اتخاذ تدابير لمعالجة التشوهات الاجتماعية (التسول– التشرد– تعاطي المخدرات).
- تحريك قطاع المرأة وتنمية مقدراتها.

المقترحات والتوصيات :

أولاً: مقترحات وتوصيات خاصة بسياسات مواجهة الفقر في الريف المصري :

١ – وضع تأمين شامل للمزارعين من أفراد الريف.

٢ – دعم الأسمدة الزراعية لأفراد الريف.

٣ – تقديم المنح والمساعدات بدون فوائد للريفيين.

٤ – التوسع في إنشاء المشروعات التحويلية في الريف.

٥ – تشجيع الأسر المنتجة في الريف.

٦ – جدولة ديون صغار المزارعين لدى البنك الزراعي.

٧ – خفض أسعار المبيدات والتقاوي والمخصبات الزراعية.

٨ – حماية أسعار الصادرات الزراعية.

ثانياً : مقترحات وتوصيات خاصة بسياسات تحقيق العدالة الاجتماعية في الريف المصري :

١ – توفير فرص العمل العادلة والملائمة لأفراد الريف.

٢ – توفير الحماية الاجتماعية والأمان الشخصي لأبناء الريف.

٣ – توفير فرص التعليم لكافة أبناء الريف.

٤ – توفير فرص المعيشة والحياة الكريمة لأبناء الريف.

٥ – توفير فرص الرعاية الاجتماعية والصحية لأبناء الريف.

٦ – توفير المسكن اللائق المتوفر فيه الحد الأدنى من المواصفات.

٧ – توفير فرص الحرية الثقافية لأبناء الريف.

٨ – توفير فرص التقدم العلمي لأبناء الريف.

المراجـــع والهوامـــش :

١- تقرير الأمم المتحدة عام ٢٠٠٨.

٢- تقرير الأمم المتحدة عام ٢٠٠٨م ، مرجع سابق .

٣- علياء شكرى وأخرون : الحياة اليومية لفقراء المدينة، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية،١٩٩٥م.

٤- البنك الدولي : تقرير عن التنمية (منع الهجوم على الفقراء) ، ٢٠٠٠-٢٠٠١م.

٥- تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية في مصر عام ٢٠٠٨م.

٦- هبه الليثي : سياسات مكافحة الفقر وعدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي في المنطقة العربية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥، ص١٥٠.

٧- التقرير السنوي للمجلس القومي لحقوق الإنسان : الفصل الخامس ، أوضاع وحقوق الإنسان في مصر خلال عام ٢٠٠٤م.

٨- أياد مرئية : " تحمل المسؤولية منأجل التنمية الاجتماعية"، معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، لجنة الاسكوا، تموز ٢٠٠٢، ص ١١٢.

٩- محمد علي محمد: تاريخ علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ ، ص١٤٣.

١٠- علي عبدالرازق جلبي: الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص١٧٦.

١١- سمير نعيم أحمد: النظرية في علم الاجتماع (دراسة نقدية) ، دار المعارف ، ط٣، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ص١٨٨-١٨٩.

١٢ - مريم أحمد مصطفى وآخرون: التغيير ودراسة المستقبل ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٨ ، ص ص١٩٠-١٩١.

١٣- ياسر الخواجة : دراسات في التنمية الريفية ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، ١٩٩٧.

١٤- عماد أحمد هلال : المكون الاقتصادي (ثقافة الفقراء)، سلسلة العلوم الاجتماعية، مركز دراسات قناة النيل الثقافية، ٢٠٠٧،ص١١٥.

١٥ - محمد حسن الغامرى : ثقافة الفقر ، المركز العربى للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص ٩٦ .

١٦- ياسر الخواجة : مرجع سابق .

17 - Sttway, A.C., education and Society; Routledge & Kegan Paul, London, 1979, p. 126.

١٨- تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، ٢٠٠٢م.

19 - Bell, robber, Marriage and Family Interaction, The Dorsey Press, London, 1995, p. 48.

٢٠- هبه الليثي : مرجع سابق .

21 - Payne, Sarah, Women, Health and Poverty; Harvester Wheatsheaf; New York, 1991, pp. 117 – 118.

٢٢- التقرير السنوي للمجلس القومي لحقوق الإنسان : الفصل الخامس ، أوضاع وحقوق الإنسان في مصر خلال عام ٢٠٠٤م.

٢٣- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية : دور منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات وبناء القدرات وتحقيق العدالة الاجتماعية ، السبت ٢٧ تشرين الثاني ، ٢٠٠٤.

٢٤- أحمد فتحي أبو الخير: الأبعاد السياسية لسياسة الرعاية الاجتماعية في ظل متغيرات العصر ، بحث منشور في مؤتمر العولمة والخدمة الاجتماعية نحو مستقبل أفضل لسياسات الرعاية الاجتماعية ، في الفترة من (٣-٤ مايو ٢٠٠٠م)، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة (فرع الفيوم) ، ٢٠٠٠، ص ص ٣٩ – ٤٧.

٢٥- أحمد مجدي حجازي: فقراء في زمن العولمة ، بحث منشور ، المؤتمر العلمي السنوي للبحوث الاجتماعية في الفترة من (٧-١٠ مايو ٢٠٠٠)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ص ٢٣-٢٦.

٢٦- أسامة المجدوب : العولمة والإقليمية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠، ص٢٨٨.

٢٧- عبدالهادي الجوهري: العولمة والانتماء الوطني ، بحث منشور ،المؤتمر السنوى للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية في الفترة من (٢١-٢٣ أبريل ٢٠٠٠)، القاهرة،٢٠٠٠، ص٢٩-٤٦.

٢٨- سيد عويس: دراسة مشكلة الفقر في مصر عام ١٩٣٨، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٣..

٢٩- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : الضمان الاجتماعي في مصر ، تجربة مواجهة مشكلة الفقر ، التقرير الثاني ، القاهرة ، ١٩٨١.

30 - Unniwkan, Life Among the poor in Cairo, translate by Ann Henning Tanistok publication, 1980.

٣١ - ماهر أحمد حسين : كفاءة التعليم الجامعى فى ضوء بعض المتغيرات العصرية ، رسالة ماجستير ، تربية أسيوط ، ٢٠٠٢ .

٣٢ - السيد حنفى عوض : المشكلة السكانية وتحديات الحياة ، دار البطاعة والنشر، القاهرة ، ١٩٩٧م ، ص ٢٢ .

٣٣ - ماهر أحمد حسين : مرجع سابق ، ص ٣٧ .

٣٤ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوى فى الفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٨م) ، القاهرة ، يونيو ، ص ٣٤٧ .

٣٥ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مرجع سابق ، ص ٣٤٧ .

٣٦ - ماهر أحمد حسين : مرجع سابق ، ص ٣٨ .

٣٧ - الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، مرجع سابق ، ص ٩ .

٣٨ - البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم جعل الخدمات لصالح الفقراء ، مركز الأهرام للطبع والنشر ، القاهر ، ٢٠٠٤م ، ص ٣٥٢ .

٣٩ - البنك الدولى : مؤشرات التنمية فى العالم ، مركز المعلومات الشرق الأوسط، مارس ٢٠٠٦ .

٤٠ - الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، ٢٠٠١.

٤١ – وزارة التربية والتعليم : تقرير لجنة موائمة التعليم العالى ، احتياجات المجتمع ، فبراير ٢٠٠٠م ، ص ١٣٦ .

٤٢ – شاكر محمد فتحى وآخرون : التربية المقارنة : أصول المنهجية والتعليم فى أوروبا وشرق آسيا والخليج العربى ومصر ، بيت الحكمة للإعلان والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص ١٠٨ .

٤٣ – ماهر أحمد حسن محمد : مرجع سابق ، ص ٥٢ : ٥٣ .

٤٤ – على قطب حسن العبد : بعض المتغيرات العالمية المعاصرة وانعكاساتها على الأهداف المستقبلية للترقية فى مصر ، دراسة من منظور إسلامى ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية – جامعة طنطا ، ١٩٩٧م ، ص ١٩٩ .

٤٥ – جابر محمود طلبة : التجديد التربوى من أجل جامعة المستقبل ، مكتبة الإيمان ، المنصورة ، ١٩٩٩م ن ص ٨٦ .

٤٦ – عبدالخالق عبدالله:العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها،ص ٦٧ .

٤٧ – رفيقة حمود : دور التعليم فى مواجهة التحديات الاقتصادية للعولمة ، المجلة الاجتماعية القومية ن تصدر عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ج ٣٥ ، العدد ٣ ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٨م ، ص ٨٤ .

٤٨ – محمد علاوى : العولمة وآثارها المختلفة على الثقافة فى منطقة الشرق الأوسط ، بحث منشور بمؤتمر دور الدراسات الشرقية فى مواجهة تحديات العصر ، كلية الآداب – جامعة المنصورة ، مارس ٢٠٠٣م ، ص ٤٠ .

٤٩ – عفاف محمد السيد : العولمة والهوية الثقافية (العولمة كنمط حياة) بحث منشور بمؤتمر دور الدراسات الشرقية فى مواجهة تحديات العصر ، كلية الآداب – جامعة المنصورة ، مارس ٢٠٠٣م ، ص ٤١ .

٥٠ – ماهر أحمد حسن : مرجع سابق ، ص ٤٢ – ٤٣ .

٥١ – حسين كامل بهاء الدين : الوطنية فى عالم بلا هوية " تحديات العولمة " ، دار المعارف ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ، ص ٨ .

٥٢ – إميل فهمى شنودة : فلسفة التربية فى عصر الحاسبات الإلكترونية ، مؤتمر التعليم وعالم العالم فى الوطن العربى ، رؤية مستقبلية فى الفترة ٣ – ٤ كلية التربية ، جامعة المنوفية ، ٢٠٠١م ، ص ١١٩ .

٥٣ – ماهر أحمد حسن : مرجع سابق ، ص ٤٣ .